

PROVISIONAL

A/42/PV.12
5 October 1987

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد فلورين (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)

- خطاب اللفتنان جدرال هنري نامفي ، رئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية هايتي

- المناقشة العامة [٩] : (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيدة غرانت - وودهام (جامايكا)

السيد توتو (رومانيا)

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية)

السيد هاليغولو (تركيا)

- بيان من الرئيس

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

خطاب الليفتنانت جنرال هنري نامفي ، رئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية هايتي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ستستمع الجمعية العامة أولا

الى خطاب يلقيه رئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية هايتي .

اصطحب الليفتنانت جنرال هنري نامفي ، رئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية

هايتي الى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) نيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية هايتي فخامة الليفتنانت جنرال هنري نامفي ، وأدعوه الى القاء خطابه أمام الجمعية .

الرئيس نامفي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إنه ليسعدني غاية

السعادة أن أتقدم اليكم - سيادة الرئيس - بتهانئي على انتخابكم لادارة أعمال هذه الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة . وأتمنى لكم كل نجاح في الاضطلاع بمهامكم الدقيقة الهامة .

إن مشاركة رئيس الجهاز التنفيذي في هايتي لأول مرة في أعمال الجمعية له مغزى مزدوج ، اذ يجب أن ينظر اليه ، بادئ ذي بدء ، باعتباره تأكيدا مجددا لتمسكنا بأهداف الأمم المتحدة ومؤازرتنا لها ، تلك الاهداف التي تتفق تماما وأهداف المجلس الوطني للحكومة التي أتشرف برئاستها . كما أنه أيضا اشادة خاصة لهذه المنظمة ، التي أبدت ولائها طويلا - من خلال لجنة حقوق الانسان ، وغيرها من الوكالات التابعة للمنظومة - اهتماما كبيرا بالالزمة التي ابتليت بها بلادنا منذ حوالي ٣٠ عاما .

ومن ثم ، يجدر بي هنا ، أن أعرب ، نيابة عن شعب هايتي ، عن كامل اعجابنا وعميق امتناننا للأمين العام الذي لا يكل السيد خافيير بيريز دي كوييار ، السذي توجه ، كما قال هو نفسه ، الى هايتي ليبين افصاحا عن مدى انشغاله بالحالة الخطيرة السائدة في بلادنا ، وليقدم إلينا رسالة عون وتشجيع . ولقد بقي بين ظهرانينا - للأسف الشديد - وقتا قصيرا للغاية ، لكنه ممكن ، رغما عن ذلك ، من أن يحكم بنفسه

على نطاق المهمة التي تواجه المجلس الوطني للحكومة ، الذي وصل الى السلطة في ظروف خاصة ، ووجد نفسه فجأة أمام تركة مثقلة من الافلاس الاقتصادي والهيكل السياسية والاجتماعية المتأكلة فضلا عن طائفة من المطالب الاجتماعية لا يمكن أن تكون مشروعيتها محل تساؤل .

هناك ، فعلا ، احتياجات عديدة أساسية بل وملحة لابد من الوفاء بها ، فلا بد من رفع الكثير من أوجه الضيم ؛ ولابد من اعادة بناء الكثير من الهياكل المهترئة واقامة مؤسسات جديدة . هذه هي المهمة التي كرسنا أنفسنا لتحقيقها ، اقتناعا منا بأنها يجب أن تعطى الأولوية القصوى . اذا ما كان للانتقال الديمقراطي أن يكفل ، ولوحددة الأمة وسيادتها الاقليمية أن تضمن ، فأى جهد يهون ، مهما عظم ، في سعيها الى تحقيق هذا الهدف . وفي هذا الصدد ، من حقنا أن نشعر بالسعادة ازاء قيمة ونطاق اتساق ما انجزناه من عمل يعتبر - على أقل تقدير - متميزا ويفي بمتطلبات حالة تستلزم التغيير ، لكن دون بلبله أو فوضى .

وهكذا فانه تم ، على المستوى السياسي ، اعتماد مجموعة من التدابير ، واقامة الهياكل المناسبة بغية ضمان مشاركة نشطة لكل قطاعات المجتمع في الحياة السياسية للأمة . فلأول مرة في تاريخ هايتي تنتخب جماهير الريف - التي تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من تعداد السكان - ممثلها في المجالس الادارية للأقسام المجتمعية المحلية . وهذا هو أحد التدابير التي يمكن للمجلس الوطني للحكومة أن يفخر بها اذا أنه يفي بمتطلبات العدالة الاجتماعية للفلاحين الذين ظلوا ، لفترة طويلة ، مستبعدين من الشؤون العامة . وتوجد الآن نقابات عمالية حرة حقا وهناك حرية تامة في التعبير واقامة التجمعات والانضمام اليها ، وعدد كبير من الاحزاب السياسية التي تعمل دون تعويق أو تمييز أو اعتبارات ايديولوجية .

خلاصة القول ، أن هناك نظاما سياسيا جديدا يستند أساسا الى دستور حر تتمثل عناصره الأساسية في التوازن بين السلطات الثلاث ، واللامركزية ، وتحديد مدة الرئاسة بخمس سنوات غير قابلة للتجديد ؛ وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية وتشكيل هيئة

مستقلة لتنظيم الانتخابات . ووفقا للجدول الزمني الموضوع ، سوف تجري انتخابات على جميع المستويات ستكون نتائجها أن السلطة تنتقل في السابع من شباط/فبراير ١٩٨٨ إلى من ينتخبه أهالي هايتي بأنفسهم بلا أي تدخل بأي شكل من الأشكال .

إلا أننا كنا سنخضع أنفسنا لو اعتقدنا أن الإطار القانوني وحده كان كافياً لضمان وجود مجتمع ديمقراطي . فالاضطرابات ، والتمرد بلا مبرر ، وعدم الانضباط ، وعمى البصيرة ، والتعصب والطموحات الشخصية ، وانعدام الحس بالمسؤولية ، بل وانعدام الشعور الوطني ، والميل إلى الاستسلام لغواية فوضوية الآخرين وشموليتهم ، كلها أخطار تتهدد هذه العملية الديمقراطية . لكن إيماننا بمستقبل الديمقراطية التي نرى أنها عملية لا رجعة فيها ، لا يضارعه سوى إصرار الشعب على أن يقرر مستقبله وأن يأخذ بناصية مصيره .

وعلى الصعيد الاقتصادي ، تسعى تطبيق تدابير هامة للانعاش في غضون عشرين شهرا من عمر الإدارة ، في وضع حرج للغاية . ودون إغفال المعوقات الهيكلية الكامنة في اقتصاد هايتي ، وهي معوقات نمطية بالنسبة لأقل البلدان تقدما ، شبت أنه من الضروري بل ومن الملح تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية ، وتحسين المالية العامة ، واستعادة ثقة المستثمرين ووطنيين وأجانب على السواء ، وباختصار ، تهيئة الظروف اللازمة لانطلاقة اقتصادية بعد سنوات عديدة من الركود بل والتخلف .

وعلا على بلوغ هذه الغاية ، شرعنا في برنامج مرحلي للتنمية ، قد يبدو ، للأسف ، محدودا بالنظر إلى أبعاده وأهدافه ، وبالقياس إلى اتساع وتعدد المشاكل الهيكلية التي تواجهها بلادنا . ولكن علينا أن نتذكر أن معدل البطالة في هايتي حوالي ٥٠ في المائة من مجموع القطاعات العاملة من السكان ، وإن معدل الأمية يقارب ٨٠ في المائة ، في حين أن متوسط الدخل الفردي لا يتعدى ٣٣٠ دولارا في السنة . وبرغم ذلك ، وبغض النظر عن تواضع البرنامج ، تكمن أهميته في أنه يغطي مجالات كثيرة ومتنوعة كالصحة والتعليم والمالية . وما إلى ذلك . ومن ثم ، لا يمكن أن يرقى الشك إلى قيمته . ومن الواضح أن تطبيق هذا البرنامج يتطلب أكثر من الجهود الوطنية وحدها ، فهو يتطلب دعما كبيرا ومتواصلا من المجتمع الدولي .

وعند هذا المنعطف ، لا يسعنا إلا أن نأسف لأننا عجزنا عن تعبئة الموارد التي كانت هايتي تأمل فيها . إذ لم يحظ جمع تلك الموارد بالمؤازرة العاجلة التي كانت تقتضيها الظروف .

وبرغم كل شيء ، يتعين ونحن نعمل على بلوغ أهدافنا ، أن نقوم ، في الوقت ذاته ، بايجاد حى انساني بالعدالة والاحترام المتبادل والشقة بالنفس والشقة بالآخرين ، وعلينا أيضا أن ننمي قيم الحوار والجهود المتضافرة والتسامح وتهيئة الظروف المواتية للتقدم . وبذلك نكون قد اجتزنا مرحلة هامة صوب تحقيق مخلصنا العليا الديمقراطية .

في هذه الدورة الثانية والاربعين ستمكف الجمعية العامة على معالجة مشاكل خطيرة لا يمكن الفصل بينها تتعلق بالسلم والامن والتعاون الدولي .

وكما يتفخ من التقرير المستنير الذي تقدم به الامين العام ، تكشف دراسة الوضع العالمي عن الاخطار الماثلة في سباق التسلح واستمرار بؤر التوتر في الشرق الاوسط وافريقيا وآسيا وأمريكا ، وكلها دون شك تشكل تحديات يتعين على المجتمع الدولي مواجهتها استجابة لمتطلبات بناء سلم العالم وكفالة أمنه .

وفي الوقت ذاته ، تزداد بؤر التوتر في كل مكان ، وتتواتر يوما بعد آخر ، أعمال الارهاب ، كمحاولات الاغتيال المتكررة ، وأخذ الرهائن . كل هذه الاعمال أمثلة واضحة على نوعية الازمات التي ظلت تعتري العلاقات الدولية لما يقرب من أربعة عقود . إن اندلاع العنف على هذا النحو يؤثر على كل قارات العالم على المستوى الاقتصادي ، ويتسبب في اختلالات خطيرة تعاني بلدان العالم الثالث من ويلاتها ، ولم ينج منها إلا أقل القليل من تلك البلدان . أما فيما يتعلق بأكثر البلدان ضعفا وتخلفا فقد أصبحت تنميتها متأخرة عن غيرها بما لا يقل عن عقد من الزمان ، وهذا ما أكد عليه تقرير البنك الدولي . وفي ظل ظروف كهذه ، كيف كان لنا أن نأمل في ألا نواجه بمشاكل كانهيار أسعار السلع الأساسية ، وتوقف تدفق المعونة الرسمية عند مستواها الراهن ، ومشكلة الديون ، وكلها مشاكل سببت توقف النمو في بلدان العالم الثالث ؟

إن جمهورية هايتي على اقتناع راسخ بأن الأمن الدولي كل لا يتجزأ وأنه يعني كل الدول وكل الشعوب . وبالتالي ، فإنها تعلق أهمية قصوى على دور الأمم المتحدة ، الذي يجب تعزيزه إذا كنا نريد أن تكون حقا مركزا لمواءمة الجهود المشتركة لضمان صون السلم والأمن وتعزيز التعاون الدولي . ومن هنا ، تأتي ضرورة وضع نهاية لهذه الأوضاع التي تقوض مصداقية منظماتنا وتهدد السلم والأمن الدوليين .

وينطبق هذا على الشرق الأوسط ، حيث يؤدي استمرار الصراع والتواني في الشروع بعملية تفاوضية الى اتساع دورة عدم الثقة والعنف . وقد أبرزت المأساة الدامية في لبنان الحاجة الى مضاعفة الجهود ليجاد حل لهذه الازمة التي طال أمدها .

وتعتقد هايتي أن تجاهل البعض لبعض الأحكام قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يسهم في استمرار حالة متفجرة للغاية . إننا نرى أن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، من أجل ارماء الاسلحة لتسوية شاملة تراعي حق اسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومُعترف بها دوليا ، والحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في أن يكون له وطن كبقية الشعوب ، والحاجة الى أن يستعيد لبنان سيادته ووحدته وملامته الإقليمية .

وبالنسبة للحرب بين ايران والعراق ، ترحب هايتي بقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي اتخذ بالإجماع ودعا ، في جملة أمور ، الى وقف إطلاق النار فورا بين الطرفين المتحاربين . ونحن نأمل باخلاص أن يمهد تنفيذ هذا القرار السبيل أمام تسوية تفاوضية .

وبالمثل ، فيما يتعلق بكمبوتشيا وافغانستان ، لانزال نؤيد جهود الأمم المتحدة الرامية الى تيسير البحث عن تسوية ميسية تكفل انسحاب القوات الأجنبية وتمكن الشعبين الكمبوتشي والافغاني من تقرير مصيرهما بحرية ودون تدخل أجنبي . ونؤكد من جديد أيضا على تأييدنا للسلامة الإقليمية لقبرص واستقلالها وسيادتها ، وسوف نواصل تأييد الجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد . ويتعاطف شعب هايتي مع التطلعات المشروعة للشعب الكوري في إعادة توحيد

بالوسائل السلمية ، ويأمل في أن تكون الألعاب الاولمبية القادمة علامة بداية مرحلة هامة على الطريق نحو تحقيق هذا الهدف .

إن افريقيا ، التي لاتزال تربطها بهائتي صلات عديدة ، تشن حاليا آخر الحروب الكفاحية لتحرير نفسها من قوى الاستعمار والعنصرية . وهي تستحق كامل تأييد المجتمع الدولي في هذا الكفاح . وإننا على اقتناع راسخ بأن بقاء نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يمثل أحد أكبر تحديات أواخر هذا القرن . وإننا نطالب مرة أخرى بفرض جزاءات الزامية شاملة على النظام العنصري على أمل أن يستعيد شعب جنوب افريقيا في النهاية حريته في ظل مجتمع موحد وديمقراطي ومتعدد الاعراق .

ونحن نعارض أيضا استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا ونؤكد مرة أخرى التزامنا الكامل بقضية شعب ناميبيا الشقيق ، تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية . ولا بد من بذل المزيد من الجهود لضمان تحقيق الاستقلال الكامل لناميبيا ، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة .

وإننا نشعر بعميق القلق ازاء المواجهة الجارية في افريقيا بين ليبيا وتشاد . إن تشاد ، ذلك البلد النامي الذي يعد ، كما هي حالنا ، من أقل البلدان تقدما ، لا يريد سوى السلم داخل حدوده الوطنية المشروعة ومع جيرانه . وهنا نعبر أيضا عن أملنا في أنه في النهاية ، بمواكبة التأييد الفعال من منظمة الوحدة الافريقية والحس السليم من جانب الأمم المتحدة ، سيأتي اليوم الذي تستعيد فيه تشاد ، بعد فرض سيادتها على كامل أراضيها ، السلم الذي يسمح لها بتكريس كامل جهودها لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وفيما يتعلق بالحالة في أمريكا الوسطى ، نشيد بخطة السلم التي اعتمدت فسي اجتماع رؤساء الدول والتي تمهد السبيل أمام ابرام تسوية سياسية تفاوضية بالتعاون مع الاطراف المعنية ، ونرحب بهذا الحدث ايما ترحيب لاننا آمننا دائما بأن أحسدا لا يستطيع التوصل الى حل لمشاكل أمريكا الوسطى إلا شعوب المنطقة ذاتها . وفي هذا الصدد ، لا نسمعنا إلا أن نشيد برئيس كوستاريكا ، الرئيس ارياس ، على العمل المواسي الذي اضطلع به - بعد الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها مجموعة كونسادورا - لقد استأثرت جهوده الشجاعة التي بذلها تأييدا للسلم بعميق اعجابنا وتقديرنا .

وبالتوازي مع تفاقم الازمة الاقتصادية العالمية وأثرها السلبي على البلدان النامية ، فإن سباق التسلح - وعلى وجه التحديد سباق التسلح النووي ، قد بلغ أبعادا لم يسبق لها مثيل . ومن ثم ، فقد بات ضروريا أن يشكل نزع السلاح أحد أهدافنا ذات الاولوية . ولهذا نرحب بنجاح المفاوضات الجارية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى . فهذا الاتفاق متى نفذ ، سيمثل خطوة حاسمة صوب تحقيق خطة نزع السلاح الشامل التي نتطلع اليها جميعا من كل قلوبنا . واذ ذاك ، فيما نأمل ، سيكون في انهاء الاهدار الضخم للموارد الذي تلتهمه نفقات التسلح ما يعوض ، الى حد ما ، التدني المقابل الذي تعاني منه المساعدة الانمائية الرسمية التي هبطت الى ما دون الاهداف التي حددت لها منذ أكثر من ٢٥ عاما في عقد الأمم المتحدة الأول للتنمية . فالحفاظ على السلام الدولي الحقيقي مرتبط ، دون شك ، باعادة تعديل ضروري للعلاقات الدولية ، مما يوفر أبعادا فعلية للعالم الثالث الذي يعاني من عبء الدين ونُدرة الموارد .

في الوقت الذي تدخل فيه جمهورية هايتي مرحلة حاسمة من تاريخها ، تسود أن تؤكد مجددا ايمانها بالقيم التي تجسدها منظمة الأمم المتحدة . وما زالت مؤمنة بأن هذه المنظمة ، مادامت تتمتع بالتأييد السياسي من جانب الدول الاعضاء ، ستظل قادرة على تقديم اسهام لا غنى عنه في مجال التماس الحلول المناسبة لمختلف أنواع المشاكل المتولدة عن التغير السريع الذي يطرق على المجتمع الدولي والتحديات العديدة

القائمة على كل المستويات والتي تواجه عالما يزداد تعداد سكانه الآن عن ٥ بليون نسمة ، يعيش أكثر من ثلثيهما في العالم الثالث .

إن جمهورية هايتي ، تضامنا مع كل الشعوب وسائر البشر ، ستؤيد كل التأييد جميع الخطوات التي تتخذها المنظمة من أجل تقدم الانسان ؛ وتعزيز وضمان حقوقه وتشجيع اقامة علاقات أكثر توازنا وأخوة فيما بين الشعوب . ولذا ، نعهد ، نحن وكل الأمم المستعدة لأن تحذو حذونا ، بأن نصون ونعزز علاقات الصداقة والتعاون القائمة على مبادئ المساواة السيادية والاستقلال والاحترام المتبادل وعدم التدخل ، وحق كل شعب في أن يختار بحرية كاملة السبيل الذي يرغب في اتخاذه من أجل تنميته الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيرا ، نؤكد مجددا شقتنا بمستقبل منظمة الأمم المتحدة وإيماننا برسالتها المتمثلة في العمل من أجل نصره العدالة والتضامن والسلم العالمي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أود أن

أشكر رئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية هايتي على البيان الهام الذي أدلى به لتوه .

اصطحب الليفتنانت جنرال هنري نامفي ، رئيس المجلس الوطني الحاكم لجمهورية

هايتي الى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

السيدة غرانت - وودهام (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

منذ خمسة وعشرين عاما ، قامت جامايكا ، بعد نيلها الاستقلال ، بإلقاء بيانها السياسي الاول في الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، وكان يرأسها آنئذ من مجموعة البلدان الآسيوية مير ظفر الله خان ، المواطن الباكستاني الأشهر . واليوم توضع الرثامة في الايدي القديرة لممثل بارز للجمهورية الديمقراطية الألمانية . وهذه حقا شهادة على الإسهام الهام الذي يمكن أن تقدمه مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السعي العالمي من أجل السلم والتنمية والاستقرار .

السيد الرئيس ، إن وفد بلادي يهنئكم ، كما يهنئ جميع أعضاء مكتب الجمعية الآخرين على انتخابكم لتقودوا هذه الجمعية . ونحن نتوقع أن يتحقق تحت قيادتكم تقدم ملحوظ في البحث عن تسويات فعالة دائمة لبعض المسائل التي تواجهنا .

لقد استفادت الدورة الحادية والأربعون للجمعية العامة من القيادة المتميزة لوزير خارجية بنغلاديش السيد شودي . ولا يمكننا أن نفي إسهامه في منجزات تلك الدورة حق ، ونخني عليه لذلك .

إذا ما نظرنا في البيان الذي أدلىنا به من فوق هذه المنصة منذ خمسة وعشرين عاما ، نرى أن مسائل كثيرة لا تزال ، على ما كانت عليه يومئذ . وبطبيعة الحال لم يكن بوسعنا أن نتوقع أن يطرأ على الطبيعة البشرية خلال فترة خمسة وعشرين عاما - ربع القرن هذا - من التغير ما يؤدي إلى اختفاء الصراعات والحروب والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية . فواقع الأمر أن الشواهد مازالت وفيرة على أن المجتمع الدولي ما زال ، كمهده مفتقرا إلى احترام مبادئ الميثاق المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات ، وعدم الاعتداء ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ومع هذا ، كان هنا بعض تحسن . فقد شهد العالم تغيرات سياسية واقتصادية وعلمية وتكنولوجية واسعة النطاق انطوى بعضها على تحدٍ للإنسان بأن يتصدى بصورة فعالة لتسارع وقع الانتفاضات التي تحيط به .

أمامنا اليوم جدول أعمال للجمعية العامة أكبر بكثير من الجدول الذي نظرنا فيه قبل خمسة وعشرين عاما . وبعض البنود على جدول الأعمال الحالي جديد ، لكن البنود جميعا تتعلق بالجهد الدؤوب المبذول لاستخدام هذه المنظمة والمحفل الذي تتيحه في التعامل مع مشاكل العيش على هذا الكوكب . وسواء صيغت البنود صياغة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو تكنولوجية ، تظل جميعها متعلقة ، بشكل رئيسي ، بالمسألة الأساسية وهي : كيف نعالج هذه المشاكل ، أو : هل نحن على مستوى التعامل الناجع معها ؟

اليوم ، بعد خمسة وعشرين عاما ، يمكن للأمم المتحدة أن تشير بفخر إلى سجلها فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار . فمنذ عام ١٩٦٢ ، عندما شغلت جامايكا وخمسة بلدان أخرى مقاعدها كدول أعضاء في هذه المنظمة ، تمكن ٤٩ بلدا آخر من كسر أغلال الاستعمار . وهذا إنجاز عظيم ؛ ومع ذلك ، لا يزال أمامنا شوط قصير ينبغي أن نقطعه . فتحتي جنوب افريقيا المتواصل فيما يتعلق باستقلال ناميبيا لطخة كبيرة تشوه السجل . لقد واصلت جنوب افريقيا حكمها القائم على القمع لناميبيا لتسهل نهبها لموارد ناميبيا بصورة أكبر بالتحدي للمجتمع الدولي . فسياسات جنوب افريقيا ظلت ، كما كانت دائما ، مما لا يمكن قبوله إلا أن عدم التمكن من التصرف حيال تلك السياسات قصور تقع مسؤوليته على عواتق تلك البلدان التي تسببت سياساتها في عدم اتخاذ تدابير الإنفاذ الممكن اتخاذها بموجب الفصل السابع من الميثاق .

وتؤكد جامايكا مجددا دعوتها مجلس الأمن إلى تصرف وفقا للفصل السابع من الميثاق لتأمين تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

كما نؤكد ، من جديد ، رفضنا التام لمفهوم الربط ، ونكرر الإعراب عن اعتقادنا الرامخ بشرعية كفاح المنظمة الشعبية لإفريقيا الجنوبية الغربية (موابو) الممثل الأصلي الوحيد للشعب الناصبي .

في عام ١٩٦٢ اقترحت جامايكا على الجمعية العامة أن تعلن سنة دولية لحقوق الإنسان . وقد احتفل المجتمع الدولي بهذه السنة في عام ١٩٦٨ . ومنذ عام ١٩٦٢ ، أنجز عمل كبير في منظومة الأمم المتحدة ، مما أدى إلى اعتماد العديد من الاتفاقيات الهامة للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ، وبدء سريانها . ويلاحظ وفد بلادي بارتياح أعمال اللجان العديدة المنشأة بموجب مختلف مكوك حقوق الإنسان وأعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . ومع هذا ، لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان الصارخة ترتكب في مناطق عديدة من العالم .

كيف يمكن للعالم أن يظل يتسامح تجاه نظام الفصل العنصري الشر - وهو مثال جسيم على إنكار حقوق الإنسان ؟ ولقد ظل شعبنا مؤيدا طوال خمسة وعشرين عاما هي عمر بلدنا المستقل ، بالرغم من تغير الحكومات ، للموقف الحكومي ضد نظام الفصل العنصري . ولقد شهدنا طوال تلك الاعوام تفاقم الحالة اللاإنسانية الناجمة عن هذا النظام البغيض تفاكما مطردا يودي بأرواح الآلاف من الضحايا الأبرياء ، منهم الأطفال ، ويلقي بالآلاف ، ومنهم الأطفال ، في السجون بلا محاكمة ، ويشوه الآلاف من الناس ، ومنهم الأطفال ، تشويهها جسديا ونفسيا ، ويحرم ٢٥ مليوناً من البشر يشكلون مجموع السكان السود من بعض أهم حقوقهم الإنسانية الأساسية ، وذلك في غمار السعي إلى فرض نوع مستحدث من الرق على غالبية السكان لا تهره بريتوريا إلا بلون البشرة .

كما شهدنا تعاظم الاستياء والسخط من جانب شعب مضطهد ، وشهدنا بقلق عميق تطور الحالة ، بجمعية مخيفة ، صوب نقطة الانفجار . وشهدنا الطريقة التي يتلاعب بها النظام العنصري ، بطريقة مبيتة وخبيثة ، بجميع الجهود الرامية إلى التفاوض بغية الوصول إلى تسوية سلمية اللازمة المتعاطفة . وشهدنا بغزع المجتمع الدولي أخذا في

إدانة نظام الفصل العنصري بالإجماع ، وعاجزا ، في الوقت ذاته ، عن الاتفاق على التدابير الكفيلة بوضع نهاية لهذا النظام . إلا أننا شهدنا أيضا تأثير الضغط الاقتصادي على ذلك النظام ، ومازلنا متمسكين بأن أعمال الجزاءات الالزامية الشاملة هو الخيار الوحيد الكفيل بتحقيق تسوية سلمية لهذه الحالة التي لا تطاق . إن الجهود الدولية القوية المتأزرة ضد الفصل العنصري ينبغي أن تضيء الإدانة الدولية التي يعرب عنها المجتمع الدولي بطلاقة .

يجب أن تتمكن دول خط المواجهة التي ارتكبت بربرياتها ضد أعمال العدوان والتخريب ، من الاعتماد على التضامن الفعال من جانب المجتمع الدولي ، في معيها إلى التخلص من الاعتماد على ارتباطها الاقتصادي بجنوب افريقيا ، وتحسين قدرتها على الدفاع عن نفسها في مواجهة عدوان بربرياتها المستمر . وتتطلب الحالة في موزامبيق وانغولا اهتماما دوليا متضافرا بشكل عاجل . فهل تصبح هذه مجرد دورة أخرى من دورات الجمعية العامة التي لا تصدر عنها إلا قرارات قوية الصياغة ضد الفصل العنصري ؟

إننا نسأل أنفسنا من وقت إلى آخر ، ما جدوى الأمم المتحدة ؟ لكننا نعلم أنه ، بصرف النظر عن أوجه القصور التي كشفت خلال السنوات الماضية ، تظل الأمم المتحدة مؤسسة لا غنى عنها ، ويجب أن يكون لها دور متعاظم تؤديه سواء في الشرق الأوسط ، حيث مازالت القضية الأساسية المتمثلة في أن حق الشعب الفلسطيني يجب أن يكفل ، وأن حق إسرائيل في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، يجب أن يؤمن ، قضية لم تحل ، ويمدق ذلك فيما يتعلق بكمبوتشيا وأفغانستان ، حيث نطالب بانسحاب القوات الأجنبية كيما يتمكن الشعبان من ممارسة حقهما الكامل في تقرير المصير . إن جامايكا مازالت على تأييدها لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة لوضع تسوية شاملة في الشرق الأوسط ، ويمدق نفس الشيء فيما يخص كمبوتشيا . أما في أفغانستان ، فإن الجهود التي لا تكلّ التي يبذلها الأمين العام ومساعدوه ينبغي أن تظل محل تأييد من الجميع .

وفي الخليج ، تعتقد جامايكا أن للأمم المتحدة دورا هاما ينبغي أن تقوم به في التوصل إلى حل سلمي . ونحن نؤيد قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) والجهود المستمرة للأمين العام للتوصل إلى تسوية في المنطقة . وترى جامايكا أن وقف الحرب بين إيران والعراق شرط مسبق حيوي لتحقيق الاستقرار في المنطقة وتأمين العبور السلمي للسفن التجارية . ولذا فإنه من الضروري أن تدفع إيران والعراق لما يطالب به المجتمع الدولي من حل سريع للصراع الدائر بينهما .

ومما يدعو إلى الارتياح أنه بات بالوسع أن نأمل أن انتهاك السلامة الإقليمية لتشاد سيوضع له حد عما قريب خاصة وأن منظمة الوحدة الإفريقية قد نظمت ثانية في معالجة هذا الموضوع .

وفي منطقتنا ، لم يكن النزاع في أمريكا الوسطى قائما بشكله الحالي قبل ٢٥ سنة ، لكن بذور النزاع كانت موجودة . فالتباينات الاجتماعية والاقتصادية التي طال أمدها أدت إلى صراعات أقحمت فيها مؤخرا الخلافات الأيديولوجية . ولقد تتبعنا عن كثب ، وأيدنا المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى التوصل لتسوية تفاوضية تقبلها جميع الأطراف المعنية في ذلك الصراع الإقليمي . إلا أن توقعاتنا خابت المرة تلو المرة لأن الحل الفعال استعصى على القائمين بتلك الجهود . لكننا نجد مشجعا في الاتفاق الذي وقعه رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس من ٧ آب/أغسطس في غواتيمالا تعبيرا عن تصميمهم على حسم خلافاتهم عن طريق الحوار .

وتود حكومة جامايكا أن تشيد بالجهود الطويلة المشابرة لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم ومساهماتها في هذا التطور الأخير ، وبدور الرئيس أرياس رئيس كوستاريكا الذي شكل اقتراحه أساسا للاتفاق . ويحدونا الأمل في أن تحترم أطراف الاتفاق هذه الالتزامات وأن يجري التنفيذ وفقا للجدول الزمني المتفق عليه . ونحث المجتمع الدولي على تأييد هذا المسمى عملا على إحلال السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة . ونحث بوجه خاص جميع الدول التي من خارج أمريكا الوسطى ، والتي لديها مصالح في المنطقة ، أن تدعم بالكامل هذا المسمى النبيل حتى تتيح لدول أمريكا الوسطى أن تحسم صراعاتها دون تدخل خارجي .

وأيا كان الصراع من الصراعات الإقليمية ، وبصرف النظر عن مكان نشوبه ، تظل هناك مسألة أساسية معلقة فوق رؤوسنا جميعا ، هي خطر نشوب حرب نووية والسباق للحوار بين الدولتين العظميين الرئيسيتين للحصول على منظومات من الأسلحة النووية أكثر تطورا . وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مضيئة لوضع حد لهذا الجنون . وفي عام ١٩٦٢ ، أعربت جامايكا عن قلقها إزاء تصاعد سباق التسلح . واليوم وبعد انقضاء ٢٥ عاما ، باتت الحالة أخطر بها لا يقاس . ولا نزال نحث على اتخاذ تدابير من أجل

تحقيق نزع السلاح العام والكامل ، ونؤيد اتخاذ هذه التدابير . ولقد أعربنا عن تفاؤلنا لأنباء الاتفاق بين الدولتين العظميين الرئيسيتين على إزالة طائفة كاملة من الأسلحة النووية فهذا حدث كبير بالنسبة للمجتمع الدولي ، إلا أننا لا ينبغي أن نتمادى في الاعتباط لأنه ما زال هناك ما يكفي من الأسلحة النووية لتدمير المدنية عدة مرات . ولذا ، يجب أن نواصل الضغط على الدول النووية . وفي الوقت نفسه ، لا ينبغي أن يصبح التسابق على تكديس الأسلحة التقليدية بديلا للسباق في مجال الأسلحة النووية . قبل بضعة أسابيع انتهى المؤتمر المعني بالملة بين نزع السلاح والتنمية ، ونحن نشعر بأسف عميق لأن قائمة المشتركين فيه لم تشمل كل الدول . لكننا نعتقد أن الرسالة التي صدرت من المؤتمر ستلقى استجابة إيجابية سريعة لدى شعوب الشرق والغرب ، والشمال والجنوب .

إن المفارقة المتمثلة في اتفاق ملايين الدولارات على أسلحة التدمير الشامل ، بدعوى المحافظة على السلم والأمن ، في الوقت الذي يعاني فيه ملايين البشر من الفقر المدقع والحرمان ، لا يمكن أن تستمر .

لقد أتاحت لنا الفرصة للإشارة إلى أنواع جديدة من المشاكل تترتب عليها آثار دولية خطيرة ومنها الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في العقاقير وأزمة الدين . إن جامايكا تدين الإرهاب الدولي سواء ارتكبه الدول أو جاء من أي مصدر آخر . ونحن نشعر بالقلق ، ونشعر بالاستفطار لطبيعة الإرهاب العشوائية المدمرة ، وقدرته على نسج شبكة من الخوف والعداء والريبة بين الدول والشعوب ، مما يضعف إطار السلام والاستقرار وحسن النية الذي تسعى الأمم المتحدة بصورة مضيئة إلى تنميتها . ونحن ملتزمون التزاما كاملا باتخاذ التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي ، وسنواصل تأييد الجهود التي تسعى إلى تحقيق هذا الهدف .

وقد اعترف المجتمع الدولي بالحاجة إلى ضم الموقوف في مكافحة إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد ولّدت المؤتمرات على الأصعدة العالمية والإقليمية والاقليمية جهدا من جانب الأغلبية الساحقة من الدول صوب استثمار هذه الآفة من العالم . ونحن لا نشعر بالقلق إزاء الأضرار التي لا يمكن إصلاحها

التي يمكن أن تلحق بشعبنا نتيجة لإساءة استعمال العقاقير فحسب ، بل ونشعر بقلق كبير تجاه الآثار الأمنية التي تترتب على ذلك ، لأن هذا الاتجار غير المشروع يرتبط ارتباطا حتميا بالجريمة الدولية التي لا تحترم حدودا . إن خطط العمل المتعددة الأطراف التي نجمت عن المؤتمرات المختلفة ، لا سيما المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، الذي عقد في بداية هذا العام ، تبين التزامنا ، كدول ذات سيادة ، بالتعاون في الكفاح الذي لا هوادة فيه ضد إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها . ونحن نعتقد أن تطوير القانون الدولي عن طريق اعتماد اتفاقية بشأن هذه المسألة يمكن أن يعزز هذه الحملة الدولية تعزيزا كبيرا .

بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لانضمامنا إلى عضوية الأمم المتحدة ، كانت حكومتي تود لو أنه كان يوسعها أن تتمكن من أن تعلن بصورة لا لبس فيها أنه قد أحرز تقدم كبير في النهوض بأهداف ومبادئ هذه المنظمة في التنمية الاقتصادية ، إلا أننا نجد أنفسنا ، للأسف ، غير قادرين على ذلك .

إن تحديات التنمية أكثر إلحاحا اليوم مما كانت قبل ٢٥ عاما ، وقت كان الاقتصاد العالمي نشطا . وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أحرز في العامين الماضيين في مجال مستويات المعيشة والذي أسهمت فيه منظومة الأمم المتحدة ، بما قدمت من مساعدات قيمة ، ما فتئت البلدان النامية في الثمانينات تواجه مصاعب اقتصادية لم يسبق لها مثيل . وهي مصاعب تهدد المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي أحرزتها دولنا ، بل وتهدد استقرارها .

ويجري تشجيع البلدان النامية حاليا على السعي إلى النمو القائم على التصدير لكن البلدان الصناعية ذاتها التي تشجع البلدان النامية على ذلك المسلك ابتغاء للنمو ، تسعى في نفس الوقت ، إلى إقامة حواجز حمائية حول صناعاتها المحلية غير القادرة على التنافس . وهذا يؤدي إلى تخفيض مستوى صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة ويؤدي إلى تدني حصة القطع الاجنبي ، وبالتالي إلى تقليص القدرة على استيراد السلع اللازمة لإقامة أود اقتصاداتنا . وهكذا فإن الاختلالات في الاقتصاد العالمي تكتسب عنصر الديمومة .

إن الجولة الجديدة من المفاوضات المتعددة لاطراف التي بدأت في هونتا ديبل ايستي في أوروغواي في شهر أيلول/سبتمبر من العام الماضي كانت استجابة لاستمرار التردي الشامل في بيئة التجارة الدولية والحاجة إلى وقف هذا الاتجاه عن طريق العودة بالتجارة الدولية إلى نظام تعددي متفق عليه . وإن الاطراف المتعاقدة في الاتفاق العام بشأن التمريفات الجمركية والتجارة (الغات) تواجه حاليا تحديات جديدة وهي تتفاوض بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بالتجارة أثناء هذه الجولة . وتعلق جامايكا أهمية كبرى على هذه المفاوضات حيث أننا نرى أن المبادئ والقواعد المتفق عليها ، التي تسعى إلى توفير بيئة مستقرة عملية وآمنة للتجارة الدولية ، لا تساعد التجارة فحسب بل وتخلق أيضا المناخ المواتي للاستثمار الاجنبي .

إن عبء الدين الخارجي أصبح اليوم يشكل أكبر عقبة أمام التنمية الاقتصادية . والهوة بين متوسط مستويات المعيشة في البلدان النامية وفي العالم المتقدم قد ازدادت اتساعا وباتت هناك تباينات متعاظمة بين أجزاء مختلفة من العالم النامي . ونعتقد أن الدائنين يدركون تماما ضرورة قيامهم باتخاذ إجراءات مبتكرة وإيجابية بغية التخفيف من وطأة الحالة .

أما وجهة النظر القائلة بأنه سيكون بالإمكان معالجة مشكلات الدين الخارجي التي تواجه البلدان النامية خلال فترة موجزة فإنها لم تعد واقعية . إن التركيز على برامج التشبيث القصيرة الاجل التي يدعمها صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة

الالتزامات الخدائية عن طريق نادي باريس والمديونية التجارية المباشرة للمصارف التجارية كلها أمور لا بد من إعادة دراستها .

ولا بد من أن تؤخذ في الحسبان القدرة على خدمة الدين وحالة البلدان الفقيرة المتوسطة الدخل التي تثن تحت وطأة أعباء خدمة الدين الكبيرة والمجال المحسود أمامها للحصول على مزيد من الديون . إن استئذان طريق النمو ينبغي أن يكون هدفا أساسيا .

لقد طرح رئيس وزراء جامايكا اقتراحا يمكن أن يساعد على تنسيق وتحسين نهج معالجة أزمة الدين . وهو اقتراح يدعو إلى وضع برنامج جديد للاقراض يعنى بصورة مباشرة بخدمة الدين وكفاءة النمو الاقتصادي . وهذا المرفق الذي ستعرضه المؤسسات المالية المتعددة الأطراف سيكون مشروطا بتخفيض مستهدف في معدلات خدمة الدين إلى مستويات يمكن الاستمرار في تحمل أعبائها على مدى فترة البرنامج عملا على تحرير ما يكفي من الموارد المتاحة لتحقيق النمو المستهدف . وبرنامج مواز ، يشترط نادي باريس والبنوك التجارية ربط إعادة الجدولة متعددة السنوات بمعدلات خدمة الدين المستهدفة .

ونحن نرحب بإجراء مناقشة الاقتراح في اللجنة الثانية ونلتزم بتأييد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لما نعتبره مبادرة مفيدة وببناءة في السعي العسير صوب التماس الحلول . وإنني لعلل اقتناع بأن هناك اتفاقا واسعا على أن حل مشكلة الدين لن يساعد في تحسين اقتصادات البلدان النامية فحسب بل ويشكل جزءا من حل أوسع للمشاكل التي تسهم في إحداث الركود الحالي الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي .

لقد كانت بلدان العالم النامي تنتظر بلهفة عقد الدورة السابعة لمؤتمر التجارة والتنمية (الاونكتاد السابع) التي عقدت مؤخرا في جنيف ، وقد أتاحت تلك الدورة فرصة للمجتمع الدولي لالتماس حلول عملية للعديد من المشاكل المستبعدة

بالاقتصاد العالمي . وقد تطلعنا إلى ذلك المحفل من أجل انتهاج سياسة واتخاذ تدابير من شأنها أن تعيد تنشيط التنمية والنمو والتجارة الدولية وتهيئ بيئة أكثر استقرارا وأكثر مؤاتاة .

لكن الؤنكتاد السابع لم يمثل النجاح الباهر الذي توقعناه جميعا . إن الإجراء الحاسم الذي اقتضته الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة لم يتخذ . بيد أنه أحرز تقدم هام في مسألة تعددية الأطراف والتكافل . لقد كان بمثابة التزام متجدد بالؤنكتاد . وقد اعترف المجتمع الدولي بأن مؤتمرات الؤنكتاد التي تعقد كل أربع سنوات لا تزال تتيح فرصة للمناقشات السريعة والمفيدة للمسائل الإنمائية .

إن الوثيقة الختامية للؤنكتاد السابع ، تلك الوثيقة التي تسمى التوصل إليها بتوافق الآراء تجمع بين تقييم الاتجاهات الاقتصادية العالمية والسياسات والتدابير المتخذة في مجالات موارد التنمية والسلع الأساسية والتجارة الدولية والتدابير الخاصة التي تتخذ لصالح البلدان الأقل نموا ، متظل وثيقة سياسة هامة لتنفيذ إصلاحات النظامين الاقتصادي والمالي الدوليين .

إن جامايكا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بتعددية الأطراف وستواصل القيام بدور إيجابي في البرامج والمشاريع التي ترعاها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة . ونتوقع من هذه البرامج أن تكمل البرامج التي وضعت على الصعيدين الوطني والإقليمي . ونعتقد أن جهودنا ، بالاقتران بالبرامج التي أخذ بها وطورها المجتمع الدولي الأوسع ستساعدنا على تحقيق هدفنا الوطني المتمثل في حياة أفضل لشعبنا في ظل بيئة آمنة مستقرة وسلمية .

ونلاحظ بارتياح كبير أنه قد تسنى إحراز تقدم كبير في اللجنة التحضيرية لسلطة قاع البحار الدولية بشأن مشكلة المطالب المتداخلة . ويحفي أن تساهم هذه الأنباء الطيبة في إقناع من ظلوا متشككين بجدوى النظام الذي وضعه أعضاء المجتمع

الدولي بتوافق الآراء . ونتوقع النجاح للاجتماع المقرر عقده في كانون الاول/ديسمبر ولا نزال نأمل أن تسير عملية التصديق على الاتفاقية سيرا حثيثا .

تدرك جامايكا أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون فعالة إلا بقدر استعدادنا نحن الدول الاعضاء لجعلها كذلك . وقد ظهرت مؤخرا دلائل تشير إلى الاعتماد للقيام بذلك . وهذا مبعث تشجيع لنا . إن الأمم المتحدة عالمنا جميعا . وجميعنا نتشاطر مسؤولية تسخيرها للمساعدة على إيجاد عالم أفضل .

السيد توتو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ،
إن انتخابكم لهذا المنصب الرفيع ، منصب رئيس الجمعية العامة للدورة الثانية والأربعين يتيح لي فرصة طيبة لكي أقدم إليكم تهانئ القلبية وأتمنى لكم النجاح فسي الاطلاع بالمهمة المخططة بكم .

إنه لمن دواعي شرفي العظيم أن أقدم ، من على منصة هذا المحفل الرفيع ، آراء واقتراحات رئيس جمهورية رومانيا ، نيكولاي تشاوشيسكو ، بشأن المسائل الرئيسية التي تكتنف الحياة الدولية وبشأن الطرق الكفيلة بحلها وفقا للمصالح والتطلعات الرامية إلى إحلال السلم وتحقيق الاستقلال والتقدم للشعب الروماني بل لجميع شعوب العالم .

إن تحليل تطور الحياة الدولية يكشف لنا عن صورة تبعث على بالغ القلق .

لا تزال الحالة العالمية الراهنة بالغة الخطورة والتمقيد . فقد بلغ سباق التسلح ابعادا تبعث على القلق . ولا تزال التجارب النووية الرامية إلى الاستحداث المطرد لاسلحة التدمير الشامل مستمرة بما يقتدرن بها من آثار ضارة للبيئة الطبيعية بل وللحياة على كوكبنا هذا . وفي نفس الوقت ، لم تتضاءل النزاعات والازمات وبسور التوتر القائمة في شتى بقاع كوكبنا ، بل تفاقم وتولدت أخطارا جديدة تتهدد سلم البشرية وأمنها .

ولا تزال سيادة القوة والتهديد بالقوة والتدخل الفاضل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى مستمرة دون هوادة . وهذه مظاهر لا تتفق ومبادئ ومعايير القانون الدولي والاخلاقيات وآداب السلوك .

وعلاوة على ذلك ، أصبحت الازمة الاقتصادية العالمية أكثر خطورة وأكثر عمقا وعمقت بكل الدول . وإشارها الضارة تتضح ، في المقام الاول ، في البلدان النامية التي تجد نفسها في قبضة أوضاع مأساوية بالفعل .

وترى رومانيا والرئيس نيكولاي تشاوشيسكو أن البديل الوحيد الذي يفرض نفسه في الوقت الحاضر هو عكس المسار الخطير للأحداث وقطع الطريق على وقوع الكارثة النووية . فمن غير المتصور السماح بقيام حرب عالمية جديدة لأن نشوبها سيعني ، من الناحية العملية ، إفناء الحياة على كوكبنا . ومن هنا تبرز الحاجة إلى النبذ النهائي للمفهوم الخاطئ البالي الذي تتبناه بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، ومؤداه أن الأسلحة النووية تعزز الأمن وتسهم في الحفاظ على السلم .

ترى رومانيا أن المشكلة الأساسية لعصرنا هي وقف سباق التسلح والانتقال الحاسم إلى نزع السلاح وخاصة نزع السلاح النووي ، والدفاع عن الحق الاسمي للشعوب والأفراد على السواء في السلم والحياة والوجود الحر الكريم .

في كل أنشطتها على الصعيد الدولي ، لا تدخر رومانيا وسعا في العمل على إجراء حوار دائم وتوسيع وتنويع اتصالاتها مع كل دول العالم ، أيا كان نظامها

الاجتماعي . وهذه العلاقات تقام اساسا على مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق واحترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد باستخدام القوة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، والمنافع المتبادلة .

ونظرا للمدى الذي لم يسبق له مثيل الذي وصل إليه سباق التسلح ، وخاصة سباق التسلح النووي ، والحاجة إلى اتخاذ تدابير حاسمة في مجال نزع السلاح ، نرى أنه من الضروري للجمعية العامة أن تولي هذه المسائل أولوية قصوى في الدورة الحالية . ونرى أنه يتعين - عملا على بلوغ ذلك الهدف - أن تضاعف كل الدول جهودها وتكشف أنشطتها .

ورومانيا والرئيس نيكولاي تشاوشيسكو يقترحان على الجمعية العامة أن توجه نداء إلى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، حيث أن مواقفهما متقاربة تماما ، لعقد اتفاق هذا العام دونما إبطاء ، حول القضاء على جميع القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى في أوروبا وفي العالم أجمع .

وفي نفس الوقت ، ينبغي للجمعية العامة أن تناشد البلدان التي توجد على أراضيها أسلحة نووية أن تتخلى عن هذه الأسلحة وأن تمتنع عن إشارة عقبات من أي نوع في طريق تحقيق هذا الاتفاق . وفضلا عن ذلك ، ينبغي أن تدعى جميع البلدان في أوروبا وفي جميع بقاع العالم إلى العمل بحزم من أجل التوصل إلى هذا الاتفاق في هذا العام . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاتفاق المبدئي السوفياتي الأمريكي الأخير ونعرب عن أملنا في أن يوقع الاتفاق في مؤتمر القمة المقرر عقده في خريف هذا العام .

ونظرا لأن التجارب النووية تسهم بالتعجيل بسباق التسلح ، ونظرا للأضرار الضارة لتلك التجارب على البيئة ، ينبغي للجمعية العامة أن توجه نداء إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المقام الأول ، وإلى الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ، لوضع حد للتجارب النووية وجميع الأنشطة الأخرى الرامية إلى تطوير وتحسين الأسلحة النووية . وبالمثل ينبغي مناشدة جميع دول العالم التمسك باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وحدها لصالح البشرية عامة .

ولئن كانت رومانيا تولي اهتماما كبيرا للمسائل المتملة بنزع السلاح النووي ، فإنها ترى أنه من الضروري كذلك اتخاذ تدابير حاسمة ملموسة لتخفيض الأسلحة والقوات والنفقات العسكرية التقليدية ، التي تجاوزت هذا العام ١٠٠٠ بليون دولار على مستوى العالم .

ورومانيا ، اتساقا مع مقترحاتها في الأعوام الأخيرة في هذا الصدد ، قد شرعت في إجراء تخفيض من جانب واحد في أسلحتها وقواتها ونفقاتها العسكرية بمعدل ٥ في المائة ، على إثر استفتاء وطني شارك فيه تقريبا كل الشعب الروماني . وعلى هذا النحو ، أكد الشعب الروماني إرادته وعزمه على العمل بدأب لصالح نزع السلاح والسلم . وفي رأينا ، يشكل اعتماد الدول تدابير نزع سلاح من جانب واحد مبيلا عمليا لترجمة الأقوال إلى أفعال وإحراز تقدم حقيقي صوب نزع السلاح العام .

ومن نفس منطلق النهج الجديد إزاء مشاكل نزع السلاح ، الذي يتطلب استكشاف جميع السبل الممكنة ، ترى رومانيا أنه من الضروري أن تشرع منظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو) وبلدان معاهدة حلف وارسو في إجراء مفاوضات ، في أقرب وقت ممكن ، بشأن نزع السلاح التقليدي باشتراك البلدان الأخرى في القارة الأوروبية .

ونظرا للدور المتعظم الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة ، تقترح رومانيا أن تتخذ الجمعية العامة التدابير من أجل اعداد واستكمال برنامج متكامل لنزع السلاح النووي ونزع السلاح العام يقدم لاعتماده في الدورة الثالثة الاستثنائية للجمعية العامة المكرمة لنزع السلاح المقرر عقدها في عام ١٩٨٨ . وينبغي للبرنامج أن يضع تدابير من أجل القضاء المرحلي على جميع الأسلحة النووية وإجراء خفض كبير في الأسلحة والقوات والنفقات العسكرية التقليدية ، وكذلك حظر انتاج الأسلحة الكيميائية وتدمير المخزون منها . ونحن نعتقد أن ذلك البرنامج ينبغي أن يشير على وجه التحديد إلى الحاجة إلى حل شتى المشاكل والقضايا المتعلقة بنزع السلاح النووي والتقليدي على نحو مستقل فلا يبرثن حل بعض المشاكل بحل مشاكل أخرى .

وانطلاقاً من هذا الاتجاه في التفكير ، ترى رومانيا أن إعداد واعتماد الأمم المتحدة لوثيقة دولية توضح المبادئ التي ينبغي أن تحكم المفاوضات بين الدول بشأن تجميد النفقات العسكرية وتخفيضها سيكون لهما أثر محفز لجهود المجتمع العالمي في مجال نزع السلاح .

ومن الأهمية بمكان وقف أية تدابير ترمي إلى عسكرة الفضاء الخارجي الذي ينبغي أن يستخدم في الأغراض السلمية وحدها لصالح البشرية جمعاء .

ونظرا لان العدد الكبير من أجهزة إطلاق التوابع الاصطناعية له آثار ضارة على البيئة الطبيعية للحياة على الأرض ، فإننا نقترح على الجمعية العامة أن تناشد كل البلدان التي تطلق توابع اصطناعية الحد من إطلاقها .

وفي الوقت ذاته ، نقترح أن تطالب الجمعية العامة كل الدول بأن تبدأ في القريب العاجل مفاوضات لتنظيم استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية وحدهما ، وإنشاء نظام رشيد لاستخدام ذلك الفضاء باعتباره تراثا للبشرية جمعاء .

إن مصالح السلم والامن الدوليين تقتضي على نحو متزايد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية ، وتنمية علاقات حسن الجوار ، والتفاهم والتعاون المتبادلين . وبهذه الروح ، تعمل رومانيا بدأب سعيا إلى تحويل البلقان إلى منطقة حسن جوار وسلم وتعاون ، خالية من الأسلحة النووية والكيميائية ، وخالية من القوات الأجنبية والقواعد العسكرية . وفي هذا المقام ، من الأهمية بمكان أن نذكر بالمقترحات الأخيرة التي قدمتها رومانيا بالاشتراك مع اليونان لعقد مؤتمر في بوخارست لرؤساء دول وحكومات بلدان البلقان .

وتؤيد رومانيا كذلك إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والكيميائية في شمال ووسط أوروبا ، وفي قارات أخرى . ونحن نرى أن الأمم المتحدة ينبغي أن تشجع المبادرات الرامية إلى إنشاء هذه المناطق ، بما فيها المدن الخالية من الأسلحة النووية في قارات عديدة . فهذه التحركات من شأنها أن تعزز الثقة والامن على الأصعدة الإقليمية والعالمية .

وبإزاء الخلفية المتمثلة في التكافل المتزايد الذي بات عالما يتمد به ، ومع أخذ تطور الأحداث الدولية في الاعتبار ، تقترح رومانيا أن توجه الأمم المتحدة نداء إلى جميع الدول المشتبكة في منازعات بأن توقف عملياتها العسكرية . كما ينبغي أن تطالب المنظمة جميع الدول بأن تقوم بتسوية كل مشاكلها ونزاعاتها المعلقة ، فيما بينها ، بالوسائل السلمية ، عن طريق المفاوضات . وينبغي أن تطالب الجمعية العامة بوقف أي شكل من أشكال العمليات العسكرية أثناء التفاوض ، ومنذ بدايته .

وينبغي أن يُكَلِّفَ مجلس الأمن أو أي هيئة خاصة تابعة للأمم المتحدة ، برصد تنفيذ التعهدات التي تلتزم الدول بموجبها بوقف الأنشطة العسكرية أثناء المفاوضات وكفالة حل المشاكل عن طريق المفاوضات .

وفيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط ، فإن موقف رومانيا وتحركاتها هي ورئيسها قد هدفت على الدوام إلى ضمان سلام شامل عادل ودائم ، قائم على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، والاعتراف بالحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإنشاء دولة فلسطينية ، وضمان استقلال وسيادة جميع دول المنطقة . وإننا نعتبر أن الأسلوب الواقعي لتحقيق السلم في الشرق الأوسط يتمثل في عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، تحضره جميع الأطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وإسرائيل ، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن . ونعتقد أنه لا ينبغي أن تضيق هذه الفرصة التاريخية ، حتى تستعيد منطقة الشرق الأوسط ، التي طالت معاناتها ، أمنها و سلامها في خاتمة المطاف .

وفيما يتعلق بالصراع القائم بين إيران والعراق ، رحبت رومانيا بقرار مجلس الأمن الذي دعا إلى وقف الحرب فوراً والتوصل إلى تسوية سياسية ، عن طريق التفاوض ، لكل المشكلات القائمة بين البلدين . ونؤيد كذلك الإجراءات التي يقوم بها الأمين العام في هذه المسألة ، وندعو بكل قوة إلى نبذ كل عمل يمكن أن يؤدي إلى اتساع نطاق الصراع . ومن الضروري أن تنسحب كل السفن الحربية الأجنبية من الخليج ، وأن تضاعف الجهود من أجل وقف الحرب بين إيران والعراق وضمان حرية الملاحة في تلك المنطقة ، وفي جميع محيطات وبحار العالم الأخرى .

وبالمثل ، تؤيد رومانيا كل الإجراءات والمبادرات التي تؤيد الحلول السلمية لحالات الصراع في أمريكا الوسطى ، بل وفي جميع مناطق العالم . وفي هذا السياق ، نعتقد أنه من الضروري أن تقوم الجمعية العامة بتحديد الولاية الرامية إلى استكمال المبادرة التي قدمتها رومانيا في الدورات السابقة فيما يتعلق بالجوء إلى هيئة مساع حميدة ووساطة وتوفيق تابعة للأمم المتحدة لتسوية النزاعات سلمياً . ونرى أيضاً أنه من الضروري البدء في إعداد وثيقة دولية من أجل تطوير وتعزيز علاقات حسن الجوار

بين الدول ووضع التدابير الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وقدرتها على العمل
مونا للسلم والأمن الدوليين .

إن رومانيا ، اتساقا مع سياستها الخاصة ، تؤيد بقوة نضال التحرر الوطني
للشعوب ، وتقدم دعمها النشط لمنظمة افريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) في نضالها
من أجل استقلال ناميبيا . ونحن ندين بقوة سياسات الفصل العنصري التي تتبعها جنوب
افريقيا وأعمال العدوان التي يرتكبها ذلك البلد على الدول المجاورة المستقلة ذات
السيادة ، ونؤيد اتخاذ تدابير فعالة ولموسة ضد نظام الاقلية العنصري في بريتوريا .
ونؤكد مرة أخرى تضامننا مع موقف ومبادرات جمهورية كوريا الشعبية
الديمقراطية وجهودها السياسية والدبلوماسية وأعمالها الرامية إلى إعادة توحيد
كوريا سلميا وديمقراطيا .

في ظل الظروف الراهنة للاقتصاد العالمي الذي تتلاحق فيه الازمات ، سواء في
المجالات الاقتصادية أو المالية والخدمية ، تدهورت تدهورا كبيرا الحالة الاقتصادية
للبلدان النامية ، وتعاطت بشكل مستمر الفجوات الاقتصادية والتقنية والعلمية التي
تفصل بينها وبين البلدان المتقدمة .

وقد شهدنا في الآونة الاخيرة تكاثر التدابير الحماية والتمييزية في مجال
التجارة الدولية ، ولاسيما فيما يتعلق بمبادرات المنتجات المصنعة من البلدان
النامية ، بالإضافة إلى انخفاض أسعار ملعها المصدرة . إلا أن المشكلة الاخطر التي
تواجه البلدان النامية تتمثل في عبء الديون الخارجية ، التي بلغت قيمتها الآن
ما يقرب من ألف بليون دولار .

ولهذا ، فإن الرئيس نيقولاي تشاوشيسكو يرى أن الجمعية العامة ينبغي أن توجه
نداء إلى جميع البلدان المتقدمة الدائنة وإلى كل البنوك والمؤسسات المالية
الدولية مفاده أنه ينبغي لها تجميد سداد الديون لمدة لا تقل عن خمس سنوات بالنسبة
لجميع القروض الممنوحة للبلدان النامية من قبل البلدان المتقدمة اقتصاديا
والمؤسسات المصرفية ، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

وينبغي أن يتضمن هذا الخداء مطلباً بوضع حد أقصى للفوائد على القروض الحالية لا يتجاوز ٥ في المائة وينبغي أن يطالب أيضاً بأن تحدد ، من ناحية المبدأ ، الفوائد التي تحصل على القروض في المستقبل ، ولا ينبغي أن تتجاوز هذه الفوائد ما يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة ، وينبغي أن تدفع البنوك بدورها فوائد على الودائع تصل إلى ٥ في المائة ، وأن تسدد الاعتمادات التجارية وفقاً لمعايير وترتيبات متفق عليها بين الأطراف المعنية .

وفي نفس الوقت ، ينبغي للجمعية العامة أن تناشد جميع الدول التخلي عن أية تدابير حمائية أو تمييزية ، وأية حواجز مطنعة أو قيود أو حصص في مجال التجارة الدولية ، وأن تطبق بدقة أحكام مجموعة الاتفاق العام بشأن التمريفات الجمركية والتجارة بشأن منح معاملة الدولة الأكثر رعاية .

إن حالة الاقتصاد العالمي تدعو إلى استئناف الحوار بين البلدان النامية والبلدان الصناعية . وفي هذا الصدد ، اقترحت رومانيا عقد مؤتمر دولي داخل الأمم المتحدة ، تحضره على قدم المساواة البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . وينبغي أن يكون هدف هذا المؤتمر التماس حلول ، مقبولة للجميع ، للمشاكل الاقتصادية ، بما فيها الدين الخارجي ، ليتسنى استئصال التخلد وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ولزيادة دور وإسهام الأمم المتحدة في التسوية السياسية والاقتصادية لمشكلة الديون الخارجية على أساس عالمي ، يبدو أن من الضروري أن تنشأ داخل الأمم المتحدة هيئة خاصة معنية بمشكلة الديون الخارجية تقوم بمناقشة المشكلة وتقديم مقترحات بشأن خطوات محددة وفعالة في هذا الميدان .

إن أعمال المؤتمر الدولي المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية الذي انعقد مؤخرا جعلت من الواضح كل الوضوح أنه لئن وُجد على صعيد عالمي عدد ضخم من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطرة غير المحلولة فإن سباق التسلح يلتهم موارده ضمة كل عام ، وهكذا يصبح عبثا يتزايد ثقله على كل الشعوب .

واشتملت الرسالة التي بعث بها رئيس رومانيا إلى المؤتمر على عدد من المقترحات التي تستهدف تجميد الميزانيات العسكرية عند المستوى التي هي عليه في عام ١٩٨٧ ، وتخفيض تلك الميزانيات في المرحلة الأولى بنسبة ٥ في المائة . ويمكن استخدام الموارد المؤفّرة بهذه الطريقة في تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وزيادة المساهمات في برامج المساعدة التقنية التي تتبناها الأمم المتحدة .

والآن ، عند التقاء القرن مع الالف الثالثة ، أصبح العلم والتكنولوجيا عاملين حاسمين من عوامل التقدم . ولكن ، خلقت في هذا الميدان من ميادين الاجتهاد البشري فجوات أخذت في الاتساع بين البلدان المتقدمة اقتصاديا والبلدان النامية . وهنا أيضا ، يبدو أن من الضروري والملح أن يُتفق ، ضمن إطار الأمم المتحدة ، على الطرق المثلى التي يتعين استخدامها ليعنى لجميع البلدان ، وفي مقدمتها البلدان النامية ، الاستفادة من مجالات التقدم الرئيسية التي حققتها البشرية - وهكذا ، فإن هناك حاجة إلى عقد مؤتمر ثان للأمم المتحدة يعني بالعلوم والتكنولوجيا والتنمية .

إن الحالة المعقدة والخطرة بشكل خاص في الحياة الدولية في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية تستدعي إقامة العلاقات الدولية على أسس ديمقراطية واحترام الحقوق السيادية لجميع الدول ، بغض النظر عن حجمها أو وضعها الاقتصادي أو العسكري أو قوتها أو نظامها الاجتماعي - السياسي ، كما أن من الضروري أن تشارك جميع الدول ، على أساس المساواة التامة والاحترام المتبادل ، في حل جميع المشاكل التي تهم البشرية . وبهذا المعيار ، فإننا نقف إلى جانب تعزيز دور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية ، وذلك ليتسنى تركيز أنشطتها على تسوية قضايا عالم اليوم الرئيسية .

إن الحياة وواقعها يدعوان إلى التقيد التام بمبادئ وقواعد القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات بين الدول ، كما يستلزمان إنشاء نظام شامل للسلم والامن يخدم جميع الشعوب .

وإننا نرى أن هناك حاجة إلى تحسين وتبسيط آلية الامانة العامة للأمم المتحدة . كما أننا مقتنعون أنه لا ينبغي للمعوقات المالية المؤقتة التي تعاني منها المنظمة أن تؤدي إلى انحسار أنشطتها السياسية والاقتصادية الأساسية أو إلى إحداث تغيير في هيكل الأمم المتحدة الديمقراطي .

إن نظرة رومانيا ، ونظرة الرئيس نيكولاي تشاوشيسكو ، إلى قضايا الحياة الدولية الراهنة الرئيسية تبين الرغبة البناءة لدى شعب رومانيا في السلم وفي التعاون الدولي واسع النطاق . وفي نفس الوقت إنها تشكل نداء متحمسا لجميع الدول

والشعوب والقوى المنطقية بأن توحد جهودها بغية إزالة خطر الحرب الى الابد . وبأن تستبعد القوة عن الحياة الدولية وبأن تقيم عالما جديدا يسوده السلم والتفاهم والتعاون .

السيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس ، أود

في البداية أن أتقدم اليكم بأخلص التهاني على انتخابكم لرئاسة هذه الدورة . وانني لعلى ثقة تامة بأن خبرتكم الطويلة وحنكتكم المعروفة ومقدرتكم متمكننا من الوصول الى نتائج ايجابية خلال هذه الدورة . ومما يزيد من ارتياحنا أنكم تمثلون بلدا صديقا للجمهورية ، تربطهما معا أواصر الصداقة والود والتفاهم المتبادل . ويسعدني أن أؤكد لكم تعاون وفد الجمهورية الكامل معكم في اداء واجبات منصبكم الرفيع .

وانتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكر وفد بلادي وتقديره لسعادة هانيون رشيد شودري ، الذي رأس الدورة الحادية والاربعين بكفاءة عالية واقتدار عظيم ، كان لهما أبعاد الاثر في النجاحات التي حققتها تلك الدورة .

ولا يسعني أيضا إلا أن أشيد بالجهود التي يبذلها السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام للأمم المتحدة ، من أجل تعزيز دور المنظمة وتحقيق أهداف الميثاق ومقاصده ، وخاصة فيما يتعلق بحفظ السلم والامن الدوليين .

كما أنني أقدم تهنئتي إلى السفير ريد ، مساعد الأمين العام ، على اختياره لهذا المنصب ، متمنيا له النجاح .

نجتمع اليوم في دورة الانعقاد الثانية والاربعين لهذه المنظمة ، التي رغم قصورها ورغم الشفرات الموجودة في ميثاقها ، متظل الامل الوحيد للأسرة البشرية لتحقيق سلام وأمن قائمين على العدل وتحقيق الرخاء والمساواة للشعوب .

إن شعوب العالم ، التي بدأ ميثاق الأمم المتحدة بالتوجه إليها والاشارة إليها ، تطلعت وتتطلع باستمرار إلى أن تحقق هذه المنظمة أمل الشعوب في الحرية والعدل والمساواة . لقد اعتقد الجميع عند إنشاء هذه المنظمة بأنها ستكون بداية النهاية للصراعات والحروب الدولية القائمة على الهيمنة والعنصرية العرقية أو اللونية .

(السيد الشريكي ، الجماهيرية
العربية الليبية)

لقد تصدى العالم بأسره للنازية والفاشية كظاهرتين شاذتين وتحالفت المجموعة الانسانية بأسرها للقضاء عليهما ودرء أخطارهما . وإن ليبيا التي كانت إحدى ضحايا العدوان الفاشستي والتي فقدت أكثر من نصف سكانها في مقاومة هذا العدوان والتصدي له خلال مرحلة نضال طويلة ومريرة ، تدرك أهمية انتصار العالم وانتصار الانسانية على الفاشية والنازية .

كما أن الأمم المتحدة قد حققت في مجال تصفية الاستعمار كثيرا من الانتصارات . ولقد توج نضال الشعوب في قارات العالم بمورة عامة وفي قارتنا الافريقية بمورة خاصة بانتصارات أدت إلى تصفية الاستعمار وكسر قيوده والتحرر من نيره .

غير أن هذه الانتصارات التي حققتها الاسرة البشرية في محاربة الفاشية والنازية قد أصيبت بنكسة نتيجة ظهور الامبريالية والصهيونية العنصرية والاستعمار الجديد . إننا نرى اليوم شعوبا بأسرها تتعرض للإبادة والتشريد . إن مأساة شعب فلسطين التي تمثلت في تحالف الامبريالية وريشة الاستعمار والصهيونية العالمية للقضاء عليه وإبادته ، إن هذه المأساة لا يمكن اعتبارها سوى المأساة الاولى في التاريخ الحديث والمعاصر . وإن الأمم المتحدة التي استخدمت كأداة لإلغاء الشرعية على المعتدي وحرمان المظلوم من حقوقه ، وذلك بإنشاء الكيان الصهيوني ، تتحمل مسؤولية أدبية إزاء ضرورة تصحيح هذا الخطأ التاريخي .

إن قيام النظام العنصري في جنوب افريقيا ، وهو النظام الصنو للنظام العنصري في فلسطين بنفس الاداة ، هو مثل آخر على المآسي التاريخية التي تتعرض لها الشعوب .

إن حرمان ملايين السود الافارقة في جنوب افريقيا وناميبيا من حقوقهم ومعاملتهم معاملة لاإنسانية لا يمكن اعتبارهما سوى وصمة عار في تاريخ الانسانية الحديث .

إن نهاية النظام العنصري في جنوب القارة الافريقية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أوقفت الدول الامبريالية دعمها المباشر لهذا النظام . كما أن استقلال ناميبيا التي تحاول القوى الامبريالية خلق العوائق لعرقلته وفرض الشروط للحيلولة دون تحقيقه يجب

أن يتم بشكل سريع ودون إبطاء استنادا إلى قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) . إننا نرى أنه قد حان الوقت لغرض عقوبات رادعة ضد النظام العنصري حتى يستجيب لارادة المجتمع الدولي .

إن النظام العنصري يجب أن يجبر لكي يسمح لشعب آزانيا أن يقرر مصيره في حرية تامة وبعبءا عن أي ضغط من الضغوط حتى يتسنى لنا سماع صوت الاغلبية السوداء التي لم يُسمح لها في يوم من الايام بالمشاركة الفعلية في الحكم . ولا يمكن أن يعمود الاستقرار والهدوء إلى آزانيا إلا إذا حصلت الاغلبية السوداء على حقوقها الوطنية الكاملة .

رغم محاولات الانسانية والامرة البشرية لتحقيق السلام ، فإن الحملة الشرمة التي تقوم بها الادارة الامريكية ضد البلدان الصغيرة والشعوب المسالمة لا يمكن إلا أن تعطي صورة مظلمة وقاتمة وتؤكد طبيعة سياسة إرهاب الدولة التي تمارسها هذه الادارة .

لقد تعرضت وتعرض شعوب كثيرة في العالم لهذه الهجمة الامبريالية بشكل مباشر أو غير مباشرة في كل قارة من قارات العالم الخمس .

لقد تعرض الشعب الفيتنامي لعملية الابادة الجماعية ، وتعرضت غرينادا للغزو المباشر والاحتلال ، وتعرضت نيكاراغوا للحصار والعدوان وتعرض كوبا وأفغانستان للتدخل والعدوان ، وتعرضت ليبيا للعدوان المباشر السافر من الشمال وتعرض اليمن لنفس العدوان من حدودها الجنوبية .

لقد دُمرت وتدمر المخيمات الفلسطينية ، وتجرى وجرت تصفية أبناء الشعب الفلسطيني داخل فلسطين المحتلة وخارجها بواسطة المهيمنة وبدعم من الولايات المتحدة الامريكية التي زودت الكيان الصهيوني بكل الاسلحة الفتاكة لآبادة الشعب الفلسطيني ومكنته من العدوان والتوسع على حساب الدول العربية المجاورة في الجولان وفي لبنان ، كما أن الامبريالية لا تخفي عداؤها للامة العربية وأعلنت على الملأ تحالفها الاستراتيجي مع العدو الصهيوني .

إن الاستعمار القديم الذي طُرد من الباب يحاول اليوم وبشتى السبل العودة من النافذة ، فالاستعمار الفرنسي الذي وُجهت إليه الضربات في القارة الافريقية ، وهزم

في الجزائر وأرغم على ترك مستعمراته في القارة الأفريقية ، يريد اليوم العودة عن طريق النافذة . إن القواعد الفرنسية في القارة الأفريقية وفي المحيطين الهادئ والهندي تشكل خطرا وعدوانا مباشرا على البلدان الصغيرة والشعوب المسالمة .

إن استمرار احتلال فرنسا لجزء من القارة الأفريقية كما هو الحال في جزيرتي رانيون وأجزاء أخرى من العالم مثل كاليدونيا الجديدة التي يراد تزوير إرادة شعبها من الأمثلة البارزة على بقايا الاستعمار البغيض .

وإن ليبيا التي هي أيضا تعرضت للعدوان من قبل الامبريالية هي إحدى ضحايا الاستعمار والتدخل الفرنسي المباشر ولا يمكن إلا أن نلفت نظر العالم والاسرة الدولية إلى خطورة التدخل والاحتلال والتواجد العسكري الفرنسي في القارة الأفريقية وخاصة في تشاد .

لقد استمعنا للسيد وزير خارجية فرنسا المحترم وهو يتحدث عن مسؤولية فرنسا ، أي مسؤولية تلك التي أشار إليها السيد الوزير ؟ هل هي مسؤولية الذئب تجاه ضحيته أم مسؤولية السيد تجاه من يريد أن يستمر في استعباده ؟

بأي حق تتدخل فرنسا في أفريقيا سوى حق الذئب تجاه الحمل . إننا نقول للحكومة الفرنسية ومن أعلى منبر دولي إن الزمن الذي كان الاستعمار يستخدم فيه عماته الفليضة قد ولّى إلى غير رجعة . فالجزائر لم تعد فرنسية ، وفييت نام بعد ديسان بيان فو لم تعد فرنسية ، وليبيا لم تعد جزءا من الامبراطورية الفاشية لموسوليني . وإن عصر اتفاقيات الانظمة الاستعمارية والفاشية لتقسيم الشعوب قد ولّى هو الآخر إلى غير رجعة .

وإنني أود أن أذكر وأؤكد بأن ليبيا التي حاربت الفاشية وفقدت نصف شعبها دفاعاً عن ترابها ومياها لم تتنازل عن أي جزء من أرضها تحت أي ظرف من الظروف . إن أوزو ليبية ومستظل ، ولسنا في حاجة إلى أية أوراق أو وثائق فرنسية تثبت ذلك .

إننا نؤمن بحتمية انتصار الشعوب رغم كل المآسي والمحن التي تتعرض لها الأسرة البشرية . إن وجود هذا العدد الكبير من الدول الأعضاء التي ناضلت في الماضي ضد الاستعمار وتنازل اليوم ضد الامبريالية هو دليل ساطع على أن التاريخ لن يعود إلى الوراء ، وعلى حتمية انتصار الشعوب .

ورغم محاولات القوى الامبريالية تجزئة الشعوب وبث الفرقة والخلاف بينها ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن العالم أصبح اليوم يدرك أكثر من أي وقت مضى حقيقة المخططات الاستعمارية والمؤامرات والدماسم الامبريالية . إن ما حدث عام ١٩٤٨ عندما خطط لتقسيم فلسطين وتشريد شعبها وإعطاء الشرعية للمعتدي بإسم الأمم المتحدة لن يتكرر من جديد ، فالأمم المتحدة اليوم غير الأمم المتحدة بالأمس .

إن الأمم المتحدة لكي تؤدي دورها على الوجه الأكمل لابد من إحداث تغييرات فيها حيث لا يمكن للأمم المتحدة ولأعضاء أسرة المجموعة الدولية أن تتجاهل الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي .

إن مثل قرارات الأمم المتحدة ورفض تنفيذها والاستهتار بها مردها عدم احترام بعض الدول الكبرى لالتزاماتها وفقاً لمبادئ الميثاق ومقاصد إعلان حقوق الإنسان .

إن وجود حقوق وامتيازات لبعض الدول مثل حق النقض يتنافى مع أبسط قواعد المساواة بين الدول الأعضاء وهي المساواة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة . إن مثل هذا الامتياز يشكل عقبة أساسية في سبيل تحقيق دور فعال للأمم المتحدة في حفظ الأمن والسلام الدوليين .

لقد استخدم حق النقض وبمودة مستمرة ضد الإرادة الدولية ولحماية المعتدي وتبرير العدوان والاحتلال . وقد آن الأوان لأن تقوم الأسرة البشرية بالضغط لإلغاء هذا الامتياز الذي يتناقض تناقضاً صارخاً مع مبدأ المساواة بين الدول الأعضاء وهي المساواة التي ينص عليها الميثاق .

إننا نرحب بكل اتفاق بين الدولتين الكبيرتين من شأنه تحقيق نزع السلاح أو تحقيق السلام ، غير أن تجربتنا بوصفنا شعوبا صغيرة علمتنا عدم الانخراط في التفاوض .
إن القوى الامبريالية لم تتنازل عن أطماعها ولم تتخل عن أهدافها في الهيمنة والسيطرة . إن القوى الامبريالية تستغل كل محاولات القوى المحبة للسلام لتحقيق انفراج دولي للانقضاض على الشعوب الصغيرة ونهب خيراتها واحتكار ثرواتها وتدمير اقتصادها .

لقد ذكرت أنه رغم ما حققته الأمم المتحدة من انجازات ، فإن بؤر التوتر والنزاعات والحروب لا تزال تسود مناطق كثيرة من عالمنا . إن القوى الرافضة للسلام والعدل تغذي تلك النزاعات بل وتقوم بإثارة المزيد منها لكي تجرب أسلحتها وتحقق أهدافها العدوانية .

ولقد حان الوقت أن تقوم الأمم المتحدة بتحقيق السلام والأمن من منطلق مصلحة الشعوب لا مصلحة الاحتكارات .

إن الحرب في الخليج يجب أن تنتهي بين الدولتين المسلمتين الجارتين ويجب أن تسخر إمكانياتهما لمصلحة الشعبين وأن تركز جهودهما المشتركة للوقوف معا ومع الدول الاسلامية والعربية الأخرى في المنطقة لمواجهة الخطر الصهيوني والامبريالي المشترك .
إن القوى الامبريالية وحدها هي صاحبة المصلحة في استمرار هذه الحرب ، وهي ترغب - من خلال حشوداتها العسكرية الكبيرة في المنطقة - في تثبيت أقدامها وزيادة اشغال الحرب وليس السعي من أجل انهاء وضع حد لها . وإننا نؤيد المجهودات التي يقوم بها الأمين العام لانهاء هذه الحرب في أقرب وقت ممكن وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن الوضع في أمريكا اللاتينية وأمريكا الوسطى لا يمكن أن يتحسن ويستتب السلام في تلك المناطق إلا إذا توقف التدخل الامبريالي الذي يدعم المرتزقة وإننا نحسي بمجهودات مجموعة الكونتادورا ومجموعة أمريكا الوسطى في إطار الاتفاق الذي أبرم أخيرا في غواتيمالا والذي نعتقد أنه الاساس السليم والسبيل الوحيد لحل المشكلة .
كما أننا نؤكد دعمنا لشعوب نيكاراغوا وكوبا وتضامننا معها ضد العدوان والتدخل الامبريالي .

لقد تحدثت عن محاولات الامبريالية والاستعمار بث التفرقة وإشغال نار الخلافات بين الاشقاء الافارقة . وأود أن أؤكد أن حل المشكل التشادي يكمن أساسا كما أكدت ذلك الفصائل التشادية جميعها وكما وقّع على ذلك رؤساء تلك الفصائل في لأموي بما في ذلك السيد حسين هبري نفسه ، يكمن في وقف التدخل الفرنسي وجلاء القوات الفرنسية والامبريالية عن تشاد وتحقيق مصالح وطنية بين الفصائل التشادية كافة .

إن ليبيا التي أيدت وتؤيد كل حل سلمي أبدت استعدادها باستمرار للمساهمة في حل المشكل التشادي . وأعلنت مؤخرا على لسان قائد ثورتها أنها تترك للتشاديين حل مشكلتهم وأنها لا تعتبر من الآن فصاعدا أن هناك أي مشكل بينها وبين تشاد . كما أن ليبيا أبدت استعدادها التام للتعاون الكامل مع منظمة الوحدة الافريقية ولجنة المساعي الحميدة التي كلفتها هذه المنظمة بمعالجة المشكل التشادي والتي حققت نتائج إيجابية خلال اجتماعها الأخير في لوساكا .

إن مشكلة الصحراء الغربية لم تجد حتى الآن حلا وفقا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وإننا نؤيد مجهودات رئيس منظمة الوحدة الافريقية والأمين العام لحل هذا المشكل وفق قرارات الأمم المتحدة بما يضمن العدل والحق .

إن الجماهيرية تطل على البحر الأبيض المتوسط ولمسافة تزيد على ألف وتسعمائة كيلومتر (٩٠٠ كم) ، الأمر الذي يضاعف من حرصها على أن يتحول هذا البحر إلى بحيرة سلام وأمن للأقطار المطلة عليه وللعالم أجمع . غير أن هذا البحر لا يزال للأسف الشديد منطقة توتر بسبب تواجد الاساطيل الامبريالية في مياهه والقواعد العسكرية الاستعمارية على شواطئه ، وإن استمرار تواجد تلك الاساطيل والقواعد لا يمكن إلا أن يزيد من حدة التوتر وإمكانية اشتعال الحروب في هذا البحر .

ولقد كانت ليبيا ضحية عدوان عسكري أمريكي غادر استخدمت خلاله مياه هذا البحر وأجواؤه . ولقد شنت الولايات المتحدة هذا العدوان ضد ليبيا بهدف إجهاد الثورة الليبية وتصفية قائدها .

ولقد أدان المجتمع الدولي هذا العدوان في قرار صريح وواضح ، وهو قرار الجمعية العامة ٣٨/٤١ ، كما وافقت الجمعية العامة على إدراج بند في جدول أعمالها لهذه الدورة لمناقشة هذا العدوان .

إن حل المشكلة القبرصية يكمن تحقيقه في التعاون المتكافئ بين الطائفتين القبرصية اليونانية ، والقبرصية التركية في إطار وحدة قبرص ، وسيادتها ، وعدم انحيازها ، وتمفية القواعد الاستعمارية البريطانية فيها . وإن الجماهيرية تؤيد جهود الأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية سلمية وعادلة لحل المشكلة القبرصية .

إننا نرى في القارة الآسيوية أيضا كثيرا من بؤر التوتر لا تزال موجودة ، وإن بلادي التي تربطها علاقات طيبة مع الدول الآسيوية تؤيد المساعي المبذولة لحل هذه المشاكل ، والقضاء على بؤر التوتر ، وإن الاتفاق الذي وقعه وزير خارجية فييت نام ووزير خارجية اندونيسيا من شأنه أن يساعد على حل المشاكل القائمة في المنطقة بما يضمن حقوق شعوبها ، وحققها في إختياراتها السياسية والاجتماعية .

لقد تعرضنا في افريقيا وفي العالم العربي للتجزئة ، ولذا فإننا ندرك مدى أهمية وحدة شطري كوريا في إطار سلمي ، ونشجع الحوار والتفاهم لتحقيق ذلك . ونطالب بجلاء القوات الأجنبية عن الأراضي الكورية .

لا يفوتني إلا أن أتحدث ولو بلمحة قصيرة عن الوضع الاقتصادي الدولي والازمة الاقتصادية التي تمر بها شعوب العالم ، وخاصة شعوب العالم الثالث .

إن الازمة التي يواجهها الاقتصاد الدولي تزداد خطورة وتعقيدا سنة بعد أخرى ، وإن البلدان النامية التي ننتمي إليها هي أكثر تأثرا من الآثار الاقتصادية التي سوف تترتب على تلك الازمة ، والتي بدأت شعوب الاقطار النامية بالفعل تعاني منها . إن البلدان النامية هي التي تجابه في الواقع حالة الركود الاقتصادي التي تنعكس على

مقدرتها الاقتصادية على الارتفاع بنسب نموها الاقتصادي إلى الحد الأدنى الذي يتفق ويتناسب مع أهدافها ، وطموحاتها في التنمية والتقدم . بل إن البلدان الأقل نمواً تواجه شبح الفقر والجوع والتدهور في مختلف قطاعات الاقتصاد خاصة في حالات الجفاف التي تعاني منها بعض المناطق في أفريقيا وجنوب شرقي آسيا . ولا يمكن علاج الأزمة الاقتصادية الدولية إلا إذا اتجه العلاج إلى الجذور لتلك الأزمة ، وذلك بإزالة العوامل التي أدت إلى بروز هذه الأزمة الاقتصادية وفي مقدمتها الظلم الفادح الواقع على البلدان النامية والأقل نمواً نتيجة الاضطراب وعدم الاستقرار الذي أصاب الاقتصاد الدولي الراهن .

لابد أن تعمل الدول المتقدمة على علاج هذا الخلل قبل أن يمتد الخلل إلى اقتصادها هي ذاتها ، وذلك بتطبيق سياسات تشجيعية تجاه وارداتها من البلدان النامية . ويجب تقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الواردات . كما يجب على الدول المتقدمة أن تعطي المزيد من الاهتمام من أجل تحقيق استقرار حقيقي في النظام النقدي الدولي .

إن الحوار بين الشمال والجنوب لا يمكن أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية إلا إذا تنازلت الدول المتقدمة عن بعض أنانياتها ، وتحملت مسؤوليتها الأدبية والأخلاقية تجاه الاقطار النامية . وإن هذا الحوار لا يمكن تحقيقه إلا في إطار حوار بين الجنوب والجنوب أولاً ، وتحقيق تعاون بين مجموعة دول العالم الثالث .

إن العالم وهو يمر بمرحلة حرجية في إطار التكتلات العسكرية الكبيرة ، ويمر بمرحلة حرجية من جراء التدخلات الامبريالية والاستعمارية لهو في حاجة ملحة إلى دعم حركة عدم الانحياز .

إن ليبيا تؤيد بكل قوة حركة عدم الانحياز ، وتؤمن إيماناً راسخاً بنهج هذه الحركة ، ودورها البناء في تخفيف حدة التوتر ، وتحقيق السلام والأمن الدوليين .

وإننا إذ نحتفل بالذكرى السادسة والعشرين لإنشاء هذه الحركة ، لنحييها ونشيد بالنجاحات التي حققتها ، الأمر الذي جعل كثيراً من أعضائها هدفاً للعمليات

الامبريالية بسبب تمسكهم بمبادئ هذه الحركة ، وأهدافها باعتبارها الأمل الوحيد في السلم والأمن .

وفي الختام أود أن أذكر أن تقوية دور الأمم المتحدة التي تريد القسوى الامبريالية إضعافها لن يكون من شأنها سوى تحقيق أهداف هذه الهيئة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين . إن تجاهل الأمم المتحدة ، ومحاولة حل بعض النزاعات خارجها ، وتقسيم العالم إلى كتل لا يمكن إلا أن تؤدي إلى إضعاف هذه المنظمة . إن الشعوب الصغيرة التي تمثل الأغلبية المطلقة في هذه المنظمة عليها واجب أساسي ، وهو دعم هذه المنظمة ، إذ أن الدول الصغيرة من بينها ليبيا لا يمكن إلا أن تعتبر أن انتماءها إلى هذه المنظمة هو أحد الضمانات للمحافظة على استقلالها وكيانها ، ولهذا فلا بد من تعاوننا المشترك والفعال لنتمكن هذه المنظمة من أداء دورها بعيدا عن أي هيمنة أو تدخل .

السيد هاليغولو (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد

الرئيس ، يسعدني أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وأتمنى لكم كل نجاح في أداء هذه المهمة الهامة . ولا بد أن يكون هدفنا عقد دورة بناءة يسودها الاعتدال ، وإنني على ثقة بأنكم ستقودون أعمال الجمعية العامة في جد ومهارة لتحقيق هذا الهدف .

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد أشادة حارة برئيس الدورة الحادية والأربعين ، السيد هومايون رشيد خودري وزير خارجية بنغلاديش . لقد تم خلال الدورة الأخيرة التوصل إلى قرارات هامة ، خاصة فيما يتعلق بكفاءة الأداء المالي والإداري للأمم المتحدة . وقد أسهم السيد خودري شخصيا في التوصل إلى الاتفاق بشأن هذه المسألة الحيوية ، واستطاعت الجمعية العامة بقيادته أن تعمل بصورة فعالة رغم القيود الناجمة عن الحالة المالية للمنظمة .

كما أود أن أشيد بوجه خاص بأميننا العام . لقد واصلت الأمم المتحدة ودولها الأعضاء الاستفادة من جهوده المتفانية فيما يتعلق بطائفة عريضة من المسائل الدولية . وكرر الإعراب عن ثقتنا بقدرته على زيادة تعزيز التفاهم والوثام الدوليين .

ومن المهام التي مازالت تمثل تحديا لدولنا وحكوماتنا من السلم وحسم المشاكل الدولية وتعزيز الأمن الدولي للجميع وتهيئة بيئة اقتصادية أكثر انمافا . كما أن زيادة بناء الثقة والتعاون الدولي يشكلان مفتاح المعالجة الفعالة للكثير من هذه التحديات .

ومن موقعنا المتميز بين قارتي أوروبا وآسيا ، قدرنا دائما قيمة الجهود الرامية إلى إشاعة الاستقرار وتحسين العلاقات بين الشرق والغرب ، كما أننا أيدينا تلك الجهود تاييدا شابتا . وانطلاقا من ادراكنا لأهمية موقعنا الجغرافي ، أيدينا في ميداني تحديد الأسلحة ونزع السلاح المبادرات التي تنطوي على دلائل تبشر بإمكانية ترجمتها إلى تدابير ملموسة ومتوازنة وقابلة للتحقق ، دون الانتقاص من الأمن الفردي أو الجماعي لأي بلد أو مجموعة من البلدان . وستظل هذه الاعتبارات تحدد نهجنا إزاء مسائل نزع السلاح .

ويسعدنا أن نلاحظ أنه توجد في الوقت الحالي فرص جديدة لإحراز تقدم حقيقي في العلاقات بين الشرق والغرب . فقد اتخذت خطوات هامة على الطريق الصعب المؤدي إلى تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ونحن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل اليه من حيث المبدأ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من أجل إزالة كل ما في ترسانتهما من قذائف نووية متوسطة وقصيرة المدى . وقد أيدنا دائما فكرة الإزالة الكاملة للقوات النووية المتوسطة المدى عن طريق التطبيق الشامل لما يسمى بخيار الصفر المزدوج . وسوف يدخل الاتفاق الخاص بالقوات النووية المتوسطة المدى التاريخ باعتباره يمثل خطوة كبرى إلى الامام لما ينطوي عليه من تخفيضات مجدية ومتبادلة في القوات النووية للدولتين العظميين للمرة الاولى في العصر النووي . ويعتبر إعلان المستشار كول بشأن القذائف بيرشنگ (١) خطوة هامة وبناءة تيسر التوصل إلى اتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى . ويحدونا الأمل في أن هذا الاتفاق سيمهد الطريق إلى إبرام معاهدة على معيد الأسلحة الاستراتيجية . ولا ينبغي السماح للزخم المتوفر حاليا في ميدان تحديد الأسلحة بأن يتلاشى .

ونحن نعتقد أن الجهود الرامية إلى تحديد الأسلحة ينبغي اعتبارها كلاً متكاملاً بكل أبعادها ، سواء كانت نووية أو كيميائية أو تقليدية . وسيؤكد الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى في أوروبا على الحاجة العاجلة إلى معالجة مسألة القوات التقليدية بطريقة مجدية . فمن غير الممكن معالجة مسألة الأسلحة النووية بمعزل عن غيرها إذا كنا نسعى إلى تعزيز الأمن . وما لم يحرز تقدم في المستقبل القريب في مجال تحديد الأسلحة التقليدية فقد يتفحخ بالفعل أن مواصلة اجراء تخفيضات في القوات النووية ستكون أمرا صعب التحقيق للغاية .

وهناك حاجة ملحة إلى إرساء توازن تقليدي في أوروبا على أدنى مستوى ممكن في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى جبال الأورال . وتشترك تركيا بشكل فعال في المفاوضات الجارية في هذا الصدد في فيينا .

وأود أيضا أن أشدد ، كما فعلنا في السنوات الماضية ، على تعاطف الحاجة إلى إبرام اتفاقية دولية بشأن الحظر العام والكامل للأسلحة الكيميائية على نطاق عالمي وبشأن تدمير المخزونات الموجودة منها .

ويتوقف نجاح المبادرات الخاصة بتحديد الأسلحة في المقام الأول على تهيئة بيئة من الثقة فيما بين الأطراف المعنية . وأود في هذا الصدد أن أؤكد أهمية عملية هلسنكي التي أسهمت في تهيئة بيئة في أوروبا أصبح فيها إحراز تقدم لم يسبق له مثيل في تخفيض الأسلحة النووية في متناول الإنسان . أن الأبعاد الثلاثة لعملية هلسنكي التي تتناول مسائل الأمن والعلاقات الاقتصادية والمسائل الإنسانية على التوالي لها أهمية متساوية بالنسبة لإرساء الثقة المتبادلة والتعاون المشمر في أوروبا .

وفي خلال العام الماضي ، في الوقت الذي تزايد فيه تركيز اهتمام المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى على الحرب المستمرة بين إيران والعراق والحالة في منطقة الخليج ، سبب هذا الصراع المفجع المزيد من الدمار والمعاناة ، وهو يشكل خطرا متزايدا على السلم والأمن على الصعيد الاقليمي والدولي .

ونحن نشعر بقلق عميق إزاء هذه الحالة . ومازال يحدثنا الأمل في أن القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) سيوفر أساسا ملائما للبلدين لوضع نهاية لهذه الحرب . ونأمل في أن تساهم اتصالات الأمين العام في المنطقة في عملية السلم اسهاما ملموسا . ومنذ اندلاع الأعمال العدائية بين جاريننا نحافظ على علاقات الصداقة مع الطرفين على أساس الثقة المتبادلة مع المحافظة في نفس الوقت على الحياد الدقيق . ونعتقد أنه بوسعنا أن نسهم في عملية السلام . أن تصعيد الحالة في الخليج والتوترات التي نشأت في المنطقة أمر زاد من تعقيد الحالة . وفي هذا الصدد ما فتئنا نحاول إزالة أوجه سوء التفاهم الناجمة عن عدم وجود اتصال ، مع المحافظة على استمرار الحوار فيما بين البلدان المعنية . ومازلنا مستعدين لبذل قصارى جهدنا لتقديم المساعدة في هذا الصدد مع المحافظة على علاقاتنا الودية مع جميع الأطراف .

وفي الشرق الأوسط ، مازال الصراع الاسرائيلي العربي في انتظار حل عادل ودائم . وهناك حاجة أكيدة إلى إعادة تنشيط عملية البحث عن السلام . وخلال العام الماضي أحرزت فكرة عقد مؤتمر دولي تقدما كبيرا . وتؤيد تركيا جميع المبادرات التي

قد تؤدي إلى تحقيق سلم عادل ودايم . ويعتبر تمثيل الفلسطينيين في هذا المؤتمر مسألة هامة . كما أن آراء منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار الواجب في هذا الخصوص . ونحن نؤيد الاعتراف الكامل بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وانسحاب إسرائيل من الأراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس . ولا بد من أن يكون هدفنا النهائي هو التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة من شأنها أن تهيئ الظروف التي تتيح لجميع دول المنطقة إمكانية العيش في سلم ورخاء داخل حدود آمنة ومعترف بها .

ان التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة والمشروعات التي تخدم المصالح المشتركة تؤدي إلى زيادة الثقة فيما بين شعوب المنطقة . وهذه هي رؤيتنا ، ولذلك فما فتئنا نعمل ونتشاور بشأن مشروع اقتصادي ينقل المياه الوفيرة لنهرين في تركيا جنوبا إلى المملكة العربية السعودية .

وما زالت الحالة في لبنان مصدر قلق وأسى عميقين . ان التطورات المفجعة التي شهدتها السنوات الاخيرة تحملنا على أن نؤكد من جديد ، مرة أخرى ، اقتناعنا بأن شعب لبنان لن يتمكن من معالجة جميع مشاكله بنجاح إلا بالمصالحة الوطنية .

ما زالت سياسات الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة بريتوريا تمثل السبب الرئيسي للتوتر والعنف في الجنوب الافريقي . ومنذ العام الماضي ، لم تتحسن ، للأسف ، الحالة السياسية في جنوب افريقيا . وما زالت السياسة التي تنتهجها الحكومة التركية ازاء هذه المشكلة ثابتة لم تتغير : مادامت حكومة جنوب افريقيا لم تلغ تماما سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها ولم تشرع في عملية حقيقية للحوار والتفجير ، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده في هذا المدد . ان تردى الحالة في جنوب افريقيا واستمرار المعاناة الانسانية الناجمة عن الفصل العنصري يتطلبان أكثر من أي وقت مضى رد فعل حازم من جانب الأمم المتحدة .

ان مجلس ناميبيا ، الذي كانت تركيا عضوا مؤسسا فيه ، قد احتفل هذا العام بالذكرى العشرين لانشائه في عام ١٩٦٧ بوصفه السلطة القانونية القائمة بإدارة الاقليم حتى الاستقلال . انه لما يبعث على عميق الأسف أن لا يتمكن الناميبيون من ممارسة حقهم في تقرير المصير بعد هذه السنوات العديدة ، فلم تزل خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) دون تنفيذ . ونحن نؤكد من جديد تضامننا الكامل مع شعب ناميبيا وتعميمنا على مواصلة تأييد كفاحه المشروع في سبيل الاستقلال بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) . ومن ثم ، فإن التنفيذ الفوري غير المشروط لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذ بالإجماع ، يشكل الأساس الوحيد المقبول عالميا لأي حل سلمي لمسألة ناميبيا .

ان الخطر الذي يشكله الإرهاب على كل مجتمع وعلى جميع جوانب العلاقات الدولية لم يتضاءل . بل على النقيض من ذلك ، مازالت أعمال واساليب وممارسات الارهاب التي ادانتها الجمعية العامة بصورة قاطعة قبل عامين تؤدي بأرواح الابرياء بصورة متزايدة . وما فتئت تركيا طيلة سنوات عديدة تشدد على ضرورة التعاون الدولي الفعال لمكافحة الارهاب بجميع اشكاله . وسنعمل مع الاعضاء الآخرين بغية اتخاذ قرار حازم جديد بشأن الارهاب يؤكد مرة أخرى القرار ٦١/٤٠ المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . ان الذين يخترقون على الانشطة الارهابية أو يدعمونها ، بهدف تعريض السلامة الاقليمية وأمن الدول الأخرى للخطر ، يتحملون مسؤولية جسيمة ولا بد من إدانتهم بصورة لا لبس فيها من جانب المجتمع الدولي . ولا يمكن الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالإرهاب . ولا يمكن أن تؤدي المحاولات الرامية إلى التمييز بين مختلف أشكال الارهاب إلا إلى تشجيع المزيد من الجرائم النكراء . ان الذين يؤيدون الإرهاب أو يجيزونه من أجل منفعة سياسية سيندمون ذات يوم لقصر نظرهم السياسي .

وفي السنة الحالية ، ليس هناك أدنى شك في أن المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والإتجار غير المشروع بها الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه ، كان مبادرة جاءت في حينها . ونحن نرحب بجميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تأكيد المزيد من السيطرة على مشكلة المخدرات ، وتقليل الإتجار غير المشروع بها ، وفي الوقت ذاته ، تخفيف الضرر الذي تسببه للأفراد والمجتمعات . وكما ذكرنا في المؤتمر الدولي ، فإن الصلات الوثيقة بين الإتجار غير المشروع بالمخدرات وكل من الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي ، تشكل تهديدا خطيرا متزايدا للإستقرار الاجتماعي ، ومن ثم ، فإن الأمر يتطلب أن تتضافر جهود المجتمع الدولي في سبيل مكافحة هذه الافات . ان النهج التركي ازاء مشكلة قبرص نهج واقعي وبنّاء . وحقيقة أن الجانب القبرصي قد قبل مشروع الاتفاق الإطاري الذي قدّمه الأمين العام في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٦ ، والذي عرض بعد مشاورات شاملة ومضنية مع الاطراف المعنية ، لهي دلالة أخرى

على هذا الموقف البقاء . ومما يؤسف له أن الجانب اليوناني يسعى إلى إطالة هذا النزاع ويسلك سبيل المجابهة بدلا من قبول مشروع الاتفاق الإطارى للأمين العام كأساس لتسوية تفاوضية . وان جهود القبارصة اليونانيين لتوجيه اللوم إلى الطرف الذي قبل مشروع الأمين العام بسبب حالة الجمود الحالية تشكل تناقضا صارخا . وعلاوة على ذلك ، فإن جهود القبارصة اليونانيين في المحافل الدولية التي لا يمثل فيها القبارصة الاثراك لن تؤدي يقينا إلى تسوية النزاع . كما أن مبادرة القبارصة اليونانيين لفتح باب المناقشة بشأن مشكلة قبرص أثناء الدورة الحالية لهما مثال آخر على جهودهم الرامية إلى تحويل الانتباه عن عنادهم . وقد أظهرت التجارب السابقة أن هذه المبادرات لا تزيد المشكلة إلا تعقيدا وصعوبة على الحل .

أن أعضاء الأمم المتحدة يدركون قلقنا الإنساني العميق بشأن محنة الأقلية التركية في بلغاريا ، وهي أقلية مؤلفة من مليون ونصف مليون نسمة تعترف بالاتفاقات الثنائية والدولية بمركزها وحقوقها اعترافا لا لبس فيه . ويؤسفنا أن حكومة بلغاريا مازالت ، بانتهاج سياستها القسرية القائمة على استيعاب هذه الطائفة ، تنكر عليها هويتها وأبسط حقوق الإنسان لها . وتنكر بلغاريا أيضا حق هذه الطائفة في الهجرة . ونحن على استعداد لقبول جميع الذين يرغبون في الهجرة إلى تركيا . لقد ناشد العديد من البلدان والمنظمات حكومة بلغاريا أن تتخلى عن سياسة القمع هذه وأن تعيد حقوق الأقلية للطائفة التركية المسلمة . والحقيقة أنه إذا اتخذت حكومة بلغاريا موقفا إيجابيا في هذا الصدد ، فسيؤدي ذلك إلى إحراز تقدم في علاقاتنا الثنائية ، وإلى تحسين آفاق التعاون في البلقان ، بل وتميز عملية هلسنكي فيما يتمل بتطبيق مبادئها الإنسانية .

وفيما يتعلق بأفغانستان ، فمازلنا نؤيد الجهود المبذولة من جانب الأمين العام وممثله الخاص ، والرامية إلى إيجاد حل سياسي . ويؤسفنا أن الجولة الأخيرة لمحادثات الجوار التي عقدت في جنيف كانت غير حاسمة ، وأنه لم يمكن حتى الآن تجاوز المعوقات المتبقية التي تعترض طريق التوصل إلى تسوية شاملة .

ونحن نؤمن ايمانا قويا بضرورة مواصلة العملية الدبلوماسية وإفساح المجال لافغانستان ومساعدتها على أن تعود بلدا مستقلا بحق . وفي هذا المدد ، نود أن نؤكد تقديرنا العميق لباكستان حكومة وشعبا لما تقدمه من مساعدة انسانية باستضافتها ملايين من اللاجئين الافغان .

وما زالت التوترات السائدة في جنوب شرقي آسيا ومحنة الشعب الكمبوتشي تثير القلق . وما زال مفتاح أية تسوية سياسية عادلة ودائمة في كمبوتشيا هو ممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . ونحن نرى في الاقتراح الواقع في ثمانى نقاط الذي قدمته الحكومة الائتلافية في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٦ وايدته رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الإطار المريح للتسوية السياسية الشاملة . وفي رأينا أيضا أن الجهود التي بذلتها مؤخرا بلدان تلك الرابطة والأمين العام تمثل إسهاما بناء في السعي من أجل التوصل إلى تسوية سلمية في كمبوتشيا عن طريق المفاوضات .

وأود أن أؤكد مرة أخرى الأهمية التي مازلنا نوليها للجهود المبذولة بغية إقامة حوار بناء ومثمر في شبه الجزيرة الكورية . ونحن نرحب بالمبادرة التي قامت بها جمهورية كوريا لاستئناف الحوار المعلق بين البلدين . ونأمل أن يواصل الطرفان المعنيان هذه العملية ويستوفيا الشروط الضرورية لتمثيلهما في الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بأمريكا الوسطى ، نأمل أن تسهم المساعي الإقليمية الجديدة التي تم الاضطلاع بها هذا الصيف ، بناء على مبادرة قامت بها كوستاريكا في إطار عملية كونتادورا في النهوض بحلول سلمية للمشاكل التي تواجهها بلدان المنطقة . وفي هذا المدد ، نرحب بخطة السلم المعتمدة في اجتماع رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة الذي عقد في آب/أغسطس الماضي في مدينة غواتيمالا . ونرجو أن تتمخض عن دفعة جديدة صوب حل مشاكل منطقة أمريكا الوسطى عن طريق التفاوض في إطار عملية ديمقراطية .

وفي الساحة الاقتصادية الدولية ، مازلنا نواجه التحدي المتمثل في إنعاش عملية التنمية وتحقيق النمو المتواصل في العالم . ونحن جميعا نعرف أن الظروف في السنوات الأخيرة لم تكن مؤاتية في هذا المجال . فقد سجلت بلدان كثيرة في العالم النامي معدلات نمو سلبية في حين استمر تباطؤ معدل النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية قياسا بالسنتين والسبعينات .

ولابد لي ان اؤكد انه لا يمكن للمجتمع الدولي ولا ينبغي له ان يقنع بهذه الحالة . والواقع ان الامكانات المتوافرة في عالم اليوم مستطاعة ان تقلب الاية شريطة ان ينفذ مجتمع الامم التدابير اللازمة في الوقت المناسب .

وفي هذا الصدد ، تشكل الدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية معلما بارزا . ففي ذلك المؤتمر اعتمد المجتمع الدولي نهجا مشتركا لمعالجة مشاكل كل من العالم متقدم النمو والعالم النامي . واخذت البلدان فرادى وجماعات على عاتقها تعهدات وقبلت التزامات مبينة بوضوح وشمول في بيان جنيف الختامي . وكان المؤتمر واقعا وعمليا سواء في تقييمه للحالة الاقتصادية العالمية او فيما دعا إلى تطبيقه من اساليب العلاج . واكتسب مفهوم التكامل مضمونا ملموسا وذا مغزى وبزغ توافق قوي في الآراء بشأن الحاجة إلى معدل نمو عالمي أعلى بغية تحسين البيئة الاقتصادية العالمية وجعلها أكثر قدرة على التوصل إلى حل لمشكلاتي المديونية والخصائصة ودفع عملية التكيف الهيكلي .

واود ان اركز على مسألة جديدة الاهمية بالنسبة للعالم النامي سواء من ناحية التكامل او التنمية . إذ تغلغل الخصائصة بعمق في اقتصاد البلدان الصناعية . وقد لمس الاونكتاد السابع بحق ضرورة إنعاش التجارة الدولية كوسيلة لتوفير الموارد الاضافية اللازمة للتغلب على مشاكل التنمية . ويقتضي الامر ان يواكب السياسات الموجهة نحو النمو الفاء للقيود الخصائصة . ونأمل ان تفضي جولة اوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الاطراف إلى نظام للتجارة الدولية أكثر انفتاحا . ونحن نؤيد الفكرة الداعية إلى التوقف فورا والعودة على نطاق أوسع إلى المراحل المبكرة من المفاوضات متعددة الاطراف .

وغني عن البيان ان تقليص فرص الوصول إلى اسواق العالم الصناعي سيزيد مشكلة الديون تعقيدا . ومع ان تركيا تحرص على مداد ديونها ، فإننا نسارع إلى القول بأن الوقت قد حان ان تصبح التجارة أكثر قدرة على الاستمرار وأكثر توازنا للتغلب على مشاكل التنمية وخاصة في البلدان متوسطة الدخل . ونود ان نبرز التناقض الجوهرية

فيما نشهده من فرض قيود على الواردات من العالم النامي في الوقت الذي ينتظر فيه أن تسير عملية مصاد الديون سيرا يسيرا .

وفي رأينا أنه فضلا عما ينبغي اتخاذه من اجراءات على الصعيد العالمي ثمة الكثير مما يتعين القيام به على الصعيد الوطني . ويجدر في هذا الصدد التنويه بالتجربة التركية . فمنذ ثماني سنوات فقط كان اقتصادنا على شفا الانهيار . إذ توقف استيراد السلع الحيوية بسبب النقص الحاد في العملات الأجنبية وتعطل الانتاج . ونتيجة لما انتهجناه من سياسات ليبرالية ذات التوجه إلى حرية السوق ، سجل تركيا اليوم أعلى معدل نمو اقتصادي بين البلدان الاعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، وقد تضاعفت صادراتها منذ الثمانينات إلى أربعة أمثال ما كانت عليه وتشكل السلع الصناعية ٧٨ في المائة من مجموع الصادرات . كما أننا نشهد حاليا ازدهارا في السياحة وغيرها من الخدمات . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٧ تقدمت تركيا إلى الاتحاد الاقتصادي الأوروبي بطلب للانضمام إلى عضويته بوصفها عضوا كاملا وذلك ثقة منها بأن اقتصادها يكاد يرقى إلى مستوى التنافس المطلوب . وما زالت أمامنا تحديات كبيرة ولكننا نشق بمستقبلنا .

أود الآن أن أشدد على أهمية المبادرات التي يستطيع العالم النامي اتخاذهما بشكل جماعي . وأبلغ مثال على ذلك هو لجنة التعاون الاقتصادي والتجاري التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي . لقد عقدت اللجنة اجتماعها الثالث في اسطنبول في مستهل الشهر الحالي وسجلت ، خلال فترة وجيزة ، انجازات ملموسة من بينها إعداد مشروع طويل الأجل لتمويل التجارة . وهذه الامكانيات والاحتمالات تتوافر بكثرة في التعاون فيما بين دول الجنوب .

بيد أن الأمر يقتضي حافزا متواملا ومنظما يتمثل في تدفق الاستثمارات ورؤوس المال وتحسين فرص الوصول إلى أسواق العالم الصناعي ومنح تسهيلات لإعادة مصاد الديون وذلك لدعم سياسات التكيف الهيكلي الموجهة نحو تحقيق النمو في البلدان النامية .

وتقع على العالم المناعي مسؤولية متزايدة فيما يتعلق بمساعدة تلك البلدان في التغلب على مشاكل التنمية وذلك عن طريق تحسين البيئة الدولية وزيادة معدلات نموها وزيادة ملموسة .

وأود ، في ختام بياني ، أن أعرب عن أمني أن تتمكن الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين من الإسهام في السعي إلى تحقيق السلم والتعاون في العالم .

بيان من الرشي

الرشي (ترجمة شفوية عن الروسية) : كما تعرف الوفود ، قررت الجمعية العامة يوم الجمعة ١٨ ايلول/سبتمبر ، بناء على اقتراح ممثل الكامبيرون ، اجراء مشاورات بين الدول الاعضاء بشأن تسمية المكتب الخاصة بالبند ١٤٠ ، وذلك فيما يتعلق بنص العنوان وبإدراج البند على جدول الاعمال سواء بسواء ، قبل اتخاذ قرار نهائي في هذا الصدد . وكما هو مقرر ينبغي إبلاغ الجمعية العامة بنتائج تلك المشاورات خلال هذا الاسبوع . وبوصفي الآن إبلاغ الجمعية العامة بأن مشاورات مكثفة قد اجريت . واود ان افكر كل الذين سموا للتوصل إلى نتائج في إطار هذه المشاورات على ما أبدوه من تعاون . غير ان المشاورات لم تنفخ حتى الآن إلى اقتراح نهائي يمكن عرضه على الجمعية العامة لتبته فيه . وترى الاطراف المعنية انه ينبغي مواصلة المشاورات وتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة لتبته فيه في اقرب وقت ممكن . وما لم اسمع اعتراضا اعتزم مواصلة المشاورات وإحاطة الجمعية العامة علما بنتيجتها في اقرب موعد ممكن .

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠